

أثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين

"دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية"

The Impact of the Global Financial Crisis on Banking Client Default

"A study on the Jordanian Commercial Banks"

إعداد

ليث أيمن الجبول

الرقم الجامعي

400910261

إشراف

الدكتور علي عبد الغني اللايذ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

تموز / 2011

ب

تفويض

أنا "ليث أيمن الجبول" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ
من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكاتب، أو المنظمات، أو الهيئات
والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ليث أيمن الجبول

التاريخ: 2011 /7 /2

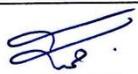
التوقيع:



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "أثر الأزمة المالية العالمية على عشر العملاء المصرفيين: دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية".

وأجيزت بتاريخ: 2011 / 7 / 2.

التوقيع	جهة العمل	أعضاء لجنة المناقشة
	رئيساً	الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور
	مشرفاً وعضواً	الدكتور علي عبد الغني اللاليد
	ممتحناً خارجياً	الدكتور جمعه فلاح حميدات

شكر وتقدير

(ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله) محمد حريز

فبعد أن وفقت لإتمام هذه الرسالة؛ فإنه من بالغ سروري أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور القدير علي اللاباذ الذي تشرفت بإشرافه على هذه الرسالة، والذي يسره لي الله ليجود عليّ بعلمه وقدراته وتوجيهاته.

وأتقدم بجزيل الشكر، إلى أساتذتي الأفاضل الذين أتشرف عند ذكركم، الأستاذ الدكتور محمد مطر، والأستاذ الدكتور عبد الناصر نور، والأستاذ الدكتور محمد النعيمي، و الدكتور جمعه حميدات، وكافة الكادر الأكاديمي والإداري المشرف في جامعتي التي أتشرف بانتسابي إليها؛ جامعة الشرق الأوسط.

ولن يفوتني بأن أتقدم بعميق الشكر والتقدير لكل من ساندني ودعمني؛ ولكافة أصدقائي وزملائي لما أحاطوني به من رعاية وتشجيع.

لكم جميعاً؛ أدين بواجب الشكر والعرفان والوفاء.

والله ولي التوفيق

الباحث

ليث ايمن الجبول

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب
إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى القلب الكبير

(والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان
إلى رمز الحب وبلسم الشفاء
إلى القلب الناصع بالبياض
(والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي
(إخوتي)

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنتقل السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة، وفي
هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات، ذكريات الأخوة البعيدة، إلى الذين أحببتهم وأحبوني

(أصدقائي)

ليث أيمن الجبول..

قائمة المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>الرقم</u>
أ	العنوان	-
ب	التفويض	-
ج	قرار لجنة المناقشة	-
د	الشكر	-
هـ	الإهداء	-
و	قائمة المحتويات	-
ط	قائمة الجداول	-
ك	الملخص باللغة العربية	-
ن	الملخص باللغة الإنجليزية	-
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	*
2	تمهيد	(1-1)
4	مشكلة الدراسة	(1-2)
5	أهداف الدراسة	(1-3)
6	أهمية الدراسة	(1-4)
7	أسئلة الدراسة	(1-5)
7	فرضيات الدراسة	(1-6)
8	حدود الدراسة	(1-7)
8	محددات الدراسة	(1-8)
9	المصطلحات والتعريفات الإجرائية	(1-9)
12	أنموذج الدراسة	(1-10)

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>الرقم</u>
13	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**
14	الإطار النظري	(2-1)
16	تعريف الأزمة المالية العالمية	(2-2)
18	إشكال الأزمات المالية	(2-3)
20	أسباب الأزمة المالية العالمية	(2-4)
28	الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية	(2-5)
31	مقدمة عن البنوك	(2-6)
32	الأزمة المصرفية	(2-7)
34	أنواع المخاطر المصرفية	(2-8)
36	التعثر المالي	(2-9)
40	الودائع المصرفية	(2-10)
44	مفهوم الإرباح	(2-11)
44	مفهوم التحليل المالي	(2-12)
46	النسب المالية المستخدمة في الدراسة	(2-13)
48	الدراسات السابقة باللغة العربية	(2-14)
56	الدراسات السابقة باللغة الانجليزية	(2-15)
61	ما يميز هذه الدراسة	(2-16)
63	الفصل الثالث: الطريقة و الإجراءات	***
64	منهجية البحث	(3-1)
64	مجتمع وعينة الدراسة	(3-2)
65	أسلوب جمع البيانات	(3-3)
66	متغيرات الدراسة	(3-4)
66	التصميم الإحصائي المستخدم في الدراسة	(3-4)

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>الرقم</u>
69	الفصل الرابع: التحليل المالي و الإحصائي و اختبار الفرضيات	****
70	التحليل المالي و نتائج للبنوك عينة الدراسة	(4-1)
71	التحليل المالي لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين	(4-2)
78	التحليل المالي لمؤشرات ودائع العملاء المصرفيين	(4-3)
86	التحليل المالي لمؤشرات الربحية المتحققة للبنوك	(4-4)
97	اختبار الفرضيات	(4-5)
110	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	*****
111	نتائج الدراسة	(5-1)
113	التوصيات	(5-2)
115	قائمة المراجع	-

قائمة الجداول

<u>الصفحة</u>	<u>اسم الجدول</u>	<u>جدول رقم</u>
46	مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين.	(2-1)
46	مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين.	(2-2)
47	مؤشرات الربحية للبنوك.	(2-3)
71	مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين (نسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات).	(4-1)
72	مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين (نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات).	(4-2)
73	مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين (نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع).	(4-3)
75	مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين (نسبة التسهيلات الغير عاملة).	(4-4)
77	المتوسطات الحسابية لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين.	(4-5)
78	مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين (نسبة ودائع العملاء إلى مجموع الموجودات).	(4-6)
80	مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين (نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء).	(4-7)
81	مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين (نسبة (النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع).	(4-8)
83	مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين (نسبة(النقد+موجودات مالية للمتاجرة)إلى إجمالي الودائع).	(4-9)
84	المتوسطات الحسابية لمؤشرات ودائع العملاء المصرفيين.	(4-10)
86	مؤشرات الربحية للبنوك (نسبة إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI) %).	(4-11)
87	مؤشرات الربحية للبنوك (نسبة صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي الدخل %).	(4-12)
89	مؤشرات الربحية للبنوك (نسبة العائد على مجموع الموجودات (ROA) %).	(4-13)
91	مؤشرات الربحية للبنوك (معدل دوران الأصول (بالمرة)).	(4-14)
92	مؤشرات الربحية للبنوك (حافة مجمل الربح).	(4-15)
94	مؤشرات الربحية للبنوك (حافة الربح التشغيلي).	(4-16)
95	المتوسطات الحسابية لمؤشرات الربحية للبنوك.	(4-17)

<u>الصفحة</u>	<u>اسم الجدول</u>	<u>جدول رقم</u>
98	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين.	(4-18)
99	نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين تبعاً لمتغير الأزمة المالية العالمية.	(4-19)
101	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمؤشرات مدخرات العملاء المصرفيين.	(4-20)
102	نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في مؤشرات مدخرات العملاء المصرفيين تبعاً لمتغير الأزمة المالية العالمية.	(4-21)
103	نتائج اختبار شافية للمقارنات البعدية لنسبة ((النقد+موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع).	(4-22)
106	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمؤشرات الإرباح المحققة للبنوك.	(4-23)
107	نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في مؤشرات الإرباح المحققة للبنوك تبعاً لمتغير الأزمة المالية العالمية.	(4-24)
108	نتائج اختبار شافية للمقارنات البعدية لنسبة (صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي الدخل)	(4-25)

أثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين

"دراسة اختباريه على البنوك التجارية الأردنية"

إعداد

ليث أيمن الجبول

إشراف

د. علي الللايذ

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتقييم أثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين للبنوك التجارية الأردنية، للفترة الواقعة بين عامي (2007) و(2009) وتم التحقق من هذا الأثر عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية التي بلغ عددها (14) نسبة للبيانات والقوائم المالية للبنوك عينة الدراسة والبالغ عددها (5) وهي تمثل جزءاً من مجتمع البنوك التجارية الأردنية التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية التي حصلت في عام (2008).

وتم اتباع منهجية مقارنة مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين و مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين، و مؤشرات الربحية المتحقق للبنوك التجارية عينة الدراسة قبل الأزمة المالية العالمية لعام(2008) بسنة و خلالها و بعدها بمدة سنة حسب توفر بياناتها وقوائمها المالية المدرجة والمتاحة في سوق عمان المالي.

وقد قامت الدراسة على ثلاث فرضيات، وتم استخدام أسلوب التباين الأحادي(1-ANOVA) للفرق بين أكثر من وسطين حسابيين (F) للثبوت من الدلالة

الإحصائية للفرق بين الوسط الحسابي العام لكل من مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين ودائع العملاء المصرفيين، و مؤشرات الربحية قبل الأزمة المالية العالمية (2008)، والوسط الحسابي العام لنفس المؤشرات خلال سنة الأزمة والوسط الحسابي العام لنفس المؤشرات بعد الأزمة المالية العالمية (2008)، وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام (2008) كان من أسبابها الرئيسية التراكم للأخطاء و السياسات المالية نتيجة لغياب الدور الرقابي متزامناً مع غياب الأخلاقيات المهنية، وعلى ضوء التحليل الإحصائي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- قبلت الفرضية العدمية الأولى والتي تنص على انه لا تؤثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين، وبهذا فقد توصلت الدراسة إلى انه لا يوجد هناك تأثير للأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، و يتبين ذلك من نتائج اختبار (F) ، إذ يتضح من هذا الاختبار أن الفروق بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين.

- قبلت الفرضية العدمية الثانية، والتي تنص على أنه لا تؤثر الأزمة المالية العالمية على مدخرات العملاء المصرفيين، وبهذا فقد توصلت الدراسة إلى انه لا يوجد هناك تأثير للأزمة المالية العالمية على مدخرات العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، و يتبين ذلك من نتائج اختبار (F)، إذ يتضح من هذا الاختبار أن الفروق بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين.

• قبلت الفرضية العدمية الثالثة، والتي تنص على أنه لا تؤثر الأزمة المالية العالمية على مستوى الأرباح المتحققة للبنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، وبهذا فقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد هناك تأثير للأزمة المالية العالمية على مستوى الأرباح المتحققة للبنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، و يتبين ذلك من نتائج اختبار (F)، إذ يتضح من هذا الاختبار أن الفروق بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية لمؤشرات الربحية للبنوك.

وأخيراً كان من أهم ما أوصت به هذه الرسالة:

- انتهاء سياسات ائتمانية سليمة في منح القروض و التسهيلات الائتمانية في كل الأوقات و خصوصاً في أوقات الأزمات الاقتصادية العالمية.
- يجب على الإدارات في المصارف أن لا تفكر فقط في كيفية رفع مستوى كفاءة الأداء، بل التفكير كذلك بجدية في كيفية التعرف على التعثر المالي في مراحل الأولى وذلك لمواجهة مخاطره و التغلب عليه في حينه.
- الاستمرار في متابعة الديون المتعثرة لأن إهمالها يؤدي إلى خسارة المصرف خسارة كبيرة وبالتالي إضعاف مركزه المالي.

The Impact of the global financial crisis on banking client default

“A study on the Jordanian Commercial Banks”

Prepared By:

Liath Aiman Al Jboul

Supervised By:

Dr. Ali Abudul ghani Al-laith

Abstract

This study aimed at demonstrating and evaluating the impact of the international financial crisis, on the insolvency of the Jordanian commercial banks customers, for the period between (2007) and (2009).

This impact was verified through the financial ratios which reached (14) ratio for the banks financial statements.

The sample was consisted of the largest five banks among the population of the Jordanian commercial banks which were impacted by the international financial crisis that happened in (2008).

The methodology that was followed by comparing the insolvency of the banks customers indicators the bank's deposits indicators, the realized profitability at the sample banks before one year of the international financial crisis(2008), and during the crisis year and after a year of the crisis, according to the available data and the financial statements are listed at Amman exchange.

The study is based on three assumptions, the 1- ANOVAWA, used for the difference between more than two means, (f) in order to verify the statistical significance for the difference between the general mean for the customers insolvency and the banks customers deposits indicators and the profitability indicators before the international financial crisis(2008), and the general means for the same indicators during the crisis

year and the general mean for the same indicators after the international financial crisis(2008).

Is that some of its causes were the accumulation of mistakes and the financial policies as a result of the lack of control role together with the lack of the professional work.

In the light of the statistical analysis, the following results have been reached.

- Acceptance of the first null assumption. The study concluded that there is no impact of the international financial crisis on banks customers' insolvency at the sample of the Jordanian commercial banks. This is evidenced by the results of (f) test, where the test shows that the differences between the means did not reach the level of the statistical significance for the indicators of the banks customers' insolvency.

- Acceptance of the second null assumption, therefore, the study concluded that there is no impact of the international financial crisis on the banks customers saving at the Jordanian commercial banks unclouded in the study's sample.

This is clear from the results of (f) test; this test shows that the difference between the means did not arrive the levels of the statistical singrificance for the bank's profitability indicators'.

- Acceptance of the Third null assumption. The study concluded that there is no impact of the international financial crisis at the level of profit achieved for the commercial banks Jordanian study sample This is evidenced by the results of (f) test, where the test shows that the differences between the means did not reach the level of the statistical significance for the indicators of the banks customers' insolvency.

Finally, the most important recommendations of the study were as follows:

-Following a wise credit policy in granting all of the times, especially during the international economic crisis.

-Calling the central bank to apply more flexible policies in order to encourage the banking sector to grant credit facilities to customers, such as reducing the cash reserves ratio which commits banks.

- The banks managements should not think about how to raise the level of performance efficiency, rather, they must think seriously about how to identify the financial insolvency in its early stages in order to face its risks and overcome them at the due time.

ع

- continue to pursue the bad debts because the negligence of the bank leads to the loss of a great loss and thus weaken its financial position.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

• المحتوى:

- (1-1) تمهيد
- (1-2) مشكلة الدراسة
- (1-3) أهداف الدراسة
- (1-4) أهمية الدراسة
- (1-5) أسئلة الدراسة
- (1-6) فرضيات الدراسة
- (1-7) حدود الدراسة
- (1-8) محددات الدراسة
- (1-9) المصطلحات و التعريفات الإجرائية
- (1-10) أنموذج الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

➤ (1-1) تمهيد:

يعرض هذا الفصل بشكل أساسي ويسلط الضوء على مفهوم الأزمة المالية العالمية وأثرها على تعثر العملاء المصرفيين، لقد واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أصعب الأزمات في تاريخه الحديث إذ تعين عليه أن يتحمل في آن واحد التدايعات المتزايدة للأزمة المالية العالمية، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية كان لها ارتداداتها السلبية على مختلف دول العالم وقطاعاتها الاقتصادية العالمية، ومن هذه القطاعات القطاع المصرفي، وكما هو معروف فقد بدأت الأزمة بعد انهيار أحد البنوك الأمريكية الكبرى "بنك ليمان برادر" لكن المتتبع للأزمة يمكنه أن يرى أن الأزمة سبقت هذا التاريخ، لكن الإعلان عنها كان متزامناً مع انهيار بنك ليمان، كما أنه من الممكن أن نلاحظ أن تلك الأزمة كانت الأكبر والأعظم خلال الثمانين عاماً الأخيرة أي منذ الكساد العالمي عام (1929)(لحسين:2010).

وتتمثل ماهية الأزمة المالية على شكل انخفاض فجائي في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، المادية كرأس المال الذي يستخدم في العملية الإنتاجية (كآلات والأبنية)، أو أصول مالية (كحقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار)، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، كالعقود المستقبلية (للنفط أو للعملات

الأجنبية)، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة؛ فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، في السوق العقاري، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية (الحسن: 2007).

من المعروف أن قطاع السوق الأردني يعتمد بشكل رئيسي على البنوك، حيث أن البنوك الأردنية تلعب دوراً هاماً في تنشيط دورة السوق الأردني وزيادة فعاليته إذ إن هذا القطاع يعطي ضماناً للمتعاملين فيه، من خلال اتباع السياسات ذات المصدقية مما يعطي شعور بالأمان حتى في ظروف الركود والكساد.

ويعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، إذ إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك (فضلاً عن تعدد مصادر الإيراد الأخرى)، وبدونه يفقد البنك وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكنه في ذات الوقت يعد استثمار تحيط به المخاطر، بسبب القروض المتعثرة والتسهيلات.

و يُعد موضوع التعثر المالي من أهم المواضيع التي وجّه الباحثون اهتمامهم لها، وذلك لما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وللعديد من الفئات العاملة فيه (ريحان: 2006)، إن تعثر العميل المصرفي من الظواهر الاقتصادية العامة التي لا تعتمد على نمط أو نظام اقتصادي معين إذ تعد من التطورات المرادفة لحركة مدخلات النظم الاقتصادية وتفاعلات السوق في ظل غياب الوعي الإداري اللازم لتقييم المتغيرات الاقتصادية المحيطة.

يتضمن هذا الفصل توضيحاً لمشكلة الدراسة و أسئلتها وفرضياتها وأهميتها و محدداتها وأهدافها.

➤ (1-2) مشكلة الدراسة:

في سبتمبر (2008) بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي (الحسن: 2007).

إن أسباب الأزمة المالية العالمية كانت محل خلاف كبير بين المحللين الاقتصاديين والخبراء، ولقد كان من بين هذه الأسباب أزمة الرهن العقاري، و وجود خلل في التوازن المالي العالمي الذي يعود إلى عاملين أساسيين أولهما الادخار الهائل في البنوك الصينية والثاني السياسة المالية المنفتحة للولايات المتحدة الأمريكية وهذه العوامل بدورها أدت إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ورسوم التأمين والأقساط الاحتياطية.

وبما أن الأردن هو من الدول التي لها ارتباط بالاقتصاد الأمريكي فلقد كان هناك أثر واضح على الاقتصاد الأردني تمثل بالتناقص الملحوظ في معدلات الاستثمارات الخارجية وانخفاض في أسعار الأسهم في البورصة انتقالاتاً إلى انخفاض في معدلات التحويلات الخارجية وغيرها من الآثار السلبية على الاقتصاد الأردني، ونتيجة لوجود هذه الآثار فإن القطاع المصرفي يعد أحداً القطاعات التي استجابت لتداعيات هذه الأزمة، و كان أثرها ممثل بشكل سلبي

على كل من الودائع المصرفية أو القروض الممنوحة مما جعل البنوك الأردنية في لحظة من الارتباب محاولة البحث عن حل يخفف من وطأة هذه الأزمة.

➤ (1-3) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الأزمة المالية العالمية ومعطياتها التي أثرت على الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، ويقوم الباحث من زاوية أخرى بالتركيز على مفهوم تعثر العملاء المصرفيين، ذلك الموضوع الذي يعد من النقاط الأساسية التي تهتم به البنوك بشكل كبير، لما له من تداعيات سلبية على سير أعمال المصارف و الخدمات المقدمة من قبلها وعلى إرباحها.

لذلك تأتي هذه الدراسة لقياس مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، و استنادا إلى ما سبق يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

1. تعريف الأزمة المالية العالمية ومفهوم تعثر العملاء المصرفيين.
2. تقييم أثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة.
3. إظهار مدى قدرة البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة على استيعاب آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية.

4. تقييم أثر الأزمة المالية العالمية على مدخرات العملاء المصرفيين في

البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة.

5. تقييم أثر الأزمة المالية العالمية على مستوى الربحية المتحققة للبنوك

التجارية الأردنية عينة الدراسة.

6. الخروج بنتائج وتوصيات تخفف من نسبة التعثر لدى البنوك التجارية

الأردنية .

➤ (1-4) أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة من منطلق أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت على الاقتصاد العالمي ككل، ولكن بدرجات متفاوتة، و لما كانت بدء الشرارة الأولى للأزمة قد انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية فأثرت بدورها بشكل متفاوت على اقتصاديات دول أخرى حسب درجة ارتباط اقتصاد تلك الدول مع الاقتصاد الأمريكي.

وبما أن الاقتصاد الأردني له ارتباطات بالاقتصاد الأمريكي فلقد تأثر بالأزمة المالية العالمية، و لقد جاءت الدراسة من ناحية أخرى للتركيز على مشكلة كبيرة عانى منها القطاع المصرفي وما زال يعاني و هي مشكلة تعثر تسديد العملاء للقروض الممنوحة لهم، إذ لا يوجد بنك في العالم بشكل عام لا يوجد لديه قروض متعثرة أثرت بدورها على إرباحه.

ولقد أتت أهمية الدراسة من منطلق تسليط الضوء على الآثار المترتبة للأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة

الدراسة و بالتالي بيان مدى تأثير هذا التعثر وانعكاسه على مستوى ربحية البنوك التجارية الأردنية.

➤ (1-5) أسئلة الدراسة:

وبناءً على ما سبق ذكره يمكن عرض العناصر الرئيسية لمشكلة الدراسة من خلال البحث عن إجابات للأسئلة التالية:

- السؤال الأول: هل أثرت الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة؟
- السؤال الثاني: هل أثرت الأزمة المالية العالمية على مدخرات العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة؟
- السؤال الثالث: هل أثرت الأزمة المالية العالمية على مستوى الأرباح المحققة في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة.

➤ (1-6) فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة والأسئلة التي تفرعت عنها، فلقد اعتمدت هذه الدراسة على الفرضيات التالية، من أجل الإجابة عن الأسئلة السابقة التي تهدف إلى معالجة مشكلة الدراسة:

- الفرضية العدمية الأولى (H01): لا تؤثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين .

• **الفرضية العدمية الثانية (H02):** لا تؤثر الأزمة المالية العالمية على مستوى مدخرات العملاء المصرفيين.

• **الفرضية العدمية الثالثة (H03):** لا تؤثر الأزمة المالية العالمية على مستوى الأرباح المحققة للبنوك.

➤ (1-7) حدود الدراسة:

تشمل حدود هذه الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي، لذلك فإن وقت إجراء هذه الدراسة سيكون ابتداء من الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2010/2011)، وتقتصر هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، ومجال هذه الدراسة التطبيقي سوف يكون في تأثير الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين، حيث سوف يعتمد الباحث على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة لسنة (2007) وهي سنة ما قبل حدوث الأزمة ومن ثم سنة الأزمة (2008) و سنة ما بعد الأزمة (2009)، و تعتبر هذه الدراسة هي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية.

➤ (1-8) محددات الدراسة:

لا تخلو هذه الدراسة كغيرها من الدراسات السابقة من المحددات التي تواجه الباحثين، وتمثلت هذه المحددات في النقاط التالية:

1. قلة وجود دراسات سابقة محلية أو ذات صلة عن الأزمة المالية العالمية، حيث أن هذه المشكلة حديثة نسبياً، فضلاً عن عدم وجود دراسات عملت على الربط بين الأزمة المالية العالمية وتعثر العملاء المصرفيين.

2. اختلاف السياسات والإجراءات المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية حول طرق ومراحل منح القروض والاختلافات الموجودة بين هذه البنوك حول حجم الضمانات المطلوبة من العملاء.
3. الاختلاف الموجود فيما بين البنوك التجارية الأردنية من حيث أسعار الفوائد المترتبة على القروض والطرق التي يتم بها تتبع هذه القروض بعد عملية منحها وفي حالة تعثرها.
4. وجود أكثر من رأي و حل مقترح حول الأسباب والمعالجات الممكنة للأزمة المالية العالمية بهدف الحد من أثرها على القطاع المصرفي.
5. لقد كانت سنة الأزمة المالية ذات بيانات يعد تثنيتها طبيعي لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية و الثلث الأخير غير طبيعي كان من ضمن الفترة التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية.

➤ (1-9) المصطلحات والتعريفات الإجرائية:

1. الأزمة المالية: انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفضل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي (عبد الحفيظ 1996ص54)، كما يقصد بها انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار "فقاعة سعرية" مثلاً،

والفقاعة المالية أو السعريه كما تسمى أحيانا فقاعة المضاربة
(علوش:2008).

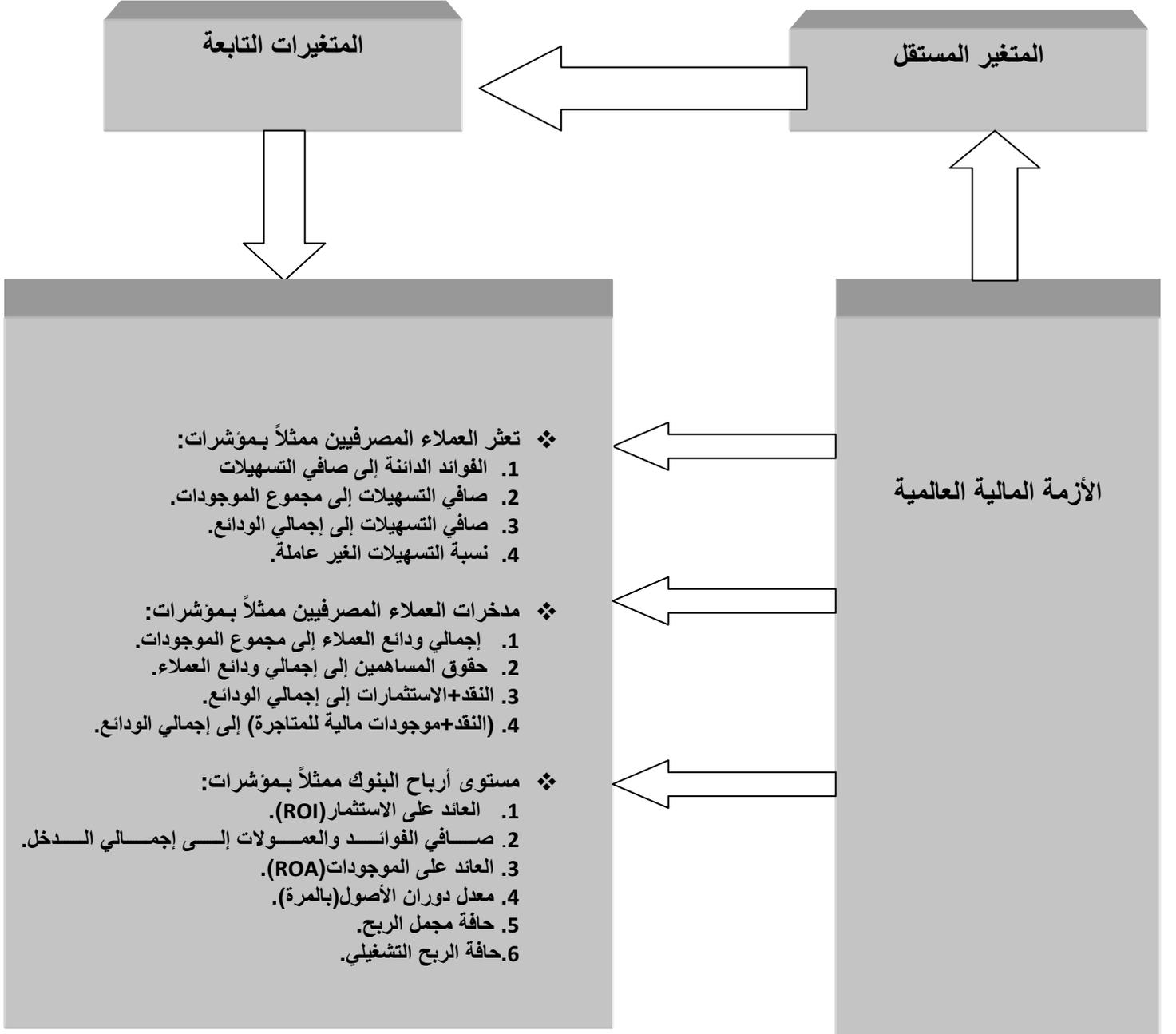
2. التعثر المالي: انه عملية تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر
مراحل زمنية طويلة وصولاً إلى حالة عدم القدرة على سداد الالتزامات
والحصول على التزامات جديدة، و فقدان التوازن المالي والنقدي
و التشغيلي(الخضري،1997،ص33).

3. الائتمان المصرفي: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان
طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد،
خلال فترة زمنية متفق عليها و بشروط معينه لقاء عائد متفق عليه
وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن
السداد (خطيب،2004،ص4).

4. القروض المصرفية: هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها
تزويد الأفراد والمؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن
يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها
و المصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم
هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد
أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر، و ينطوي هذا
المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية و يحتوي على مفهوم الائتمان
والسلفيات، حتى انه يمكن إن يكتفي بأحد تلك المعاني للدالة على
احدها(عبد الحميد،2000،ص103).

5. نسب ومعدلات الربحية: هي نسب و معدلات تقيس قدرة الشركة على توليد الأرباح من الإيرادات التي تحقق عائداً مجزياً للأموال المستثمرة (السعايدة، 1999، ص15).
6. العملاء المصرفيين: هم الأشخاص الذين يكون هدف البنك خدمتهم وإرضائهم سواء عن طريق منحهم للتسهيلات الائتمانية أو استقبال ودائعهم.

➤ (1-10) أنموذج الدراسة:



الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

- (2-1) الإطار النظري
- (2-2) تعريف الأزمة المالية العالمية
- (2-3) أشكال الأزمات المالية
- (2-4) أسباب الأزمات المالية العالمية
- (2-5) الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية
- (2-6) مقدمة عن البنوك
- (2-7) الأزمة المصرفية
- (2-8) أنواع المخاطر المصرفية
- (2-9) التعثر المالي
- (2-10) الودائع المصرفية
- (2-11) مفهوم الأرباح
- (2-12) مفهوم التحليل المالي
- (2-13) النسب المالية المستخدمة في الدراسة
- (2-14) الدراسات السابقة العربية
- (2-15) الدراسات السابقة الأجنبية
- (2-16) ما يميز هذه الدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

➤ (2-1) الإطار النظري:

لقد مر الآن قرابة ثلاثة أعوام على بدء الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انهيار كبريات المؤسسات المالية والتجارية في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و بقية دول العالم، وربما كان أثر الأزمة المالية على كل دول العالم سواء أكانت غنية أم فقيرة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويشهد العالم الآن برمته أزمة مالية حادة تعتبر من أشد الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي، والتي بدأت بالأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية لتمتد عدواها إلى الأسواق المالية في أوروبا ثم إلى العديد من البلدان الأخرى، و لا تقتصر هذه الأزمة على البنوك أو النظام المالي فقط بل بدأت تتعداها إلى الاقتصاد الحقيقي، و هي تتدرج ضمن سلسلة الأزمات المالية التي ميزت النظام الرأسمالي لأكثر من قرن، و التي زادت حدتها انطلاقاً من سنوات الثمانينيات مع تصاعد ظاهرة العولمة بكل آلياتها الاقتصادية، و كذلك الانفصال الواضح بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد المالي، إلى أن أصبح الاقتصاد العالمي مبنياً على مستندات مالية لا مقابل لها، و قيمتها مرتبطة بحجم الطلب عليها، في سيل من المضاربات من دون تسلم فعلي للموارد،

و الذي يعتبر أساس المشاكل المالية و المخاطر الدولية التي تهدد النظام المالي الدولي.

منذ أن بدأت تلك الأزمة في أيلول(2008) و العالم يقف مذهولاً أمام الانهيارات المتتالية للمصارف العريقة، و شركات العقارات الضخمة، و مصانع السيارات، و شركات الاستثمار و البورصات وغيرها الكثير مما لا يمكن حصره، و رغم أن العالم شهد أزمات اقتصادية متعددة إلا أن أهم تلك الأزمات هي التي وقعت في الولايات المتحدة، و تأثره بها بقية دول العالم، حيث إن معظم الاقتصاديين و المؤرخين يركزون على الكساد العظيم الذي ضرب أمريكا عام(1929)، ولا يعرف الكثيرون أن أول أزمة أو انهيار اقتصادي في الولايات المتحدة بالحجم الكبير حدث عام(1873) و كانت تلك الأزمة الاقتصادية التي استمرت ست سنوات من(1873-1879) هي بداية الأزمات الاقتصادية التي تسبب بها النظام الاقتصادي الحديث الذي تحول جزء كبير منه من اقتصاد عيني يعتمد على البيع و الشراء و تبادل البضائع بالمقايضة و غيرها، إلى اقتصاد جديد يقوم على النقود و البورصات و الأسهم و السندات، و هذا النظام الجديد هو المسؤول الرئيسي عن الأزمات الاقتصادية التي تحدث كل عدة سنوات في مناطق متفرقة من العالم(الفارس:2009).

إن الانتشار الهائل للأزمة المالية من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي(قطاع السلع والخدمات)، و من الولايات المتحدة الأمريكية إلى معظم بلدان العالم، ترتب عنها آثار وخيمة على كل المستويات، وفي أغلب البلدان، مما أدى إلى

تفانم حدة البطالة من خلال تسريح عدد كبير من العمال و خاصة في كبريات الشركات، و ارتفاع مستوى الفقر وتراجع النمو الاقتصادي في العديد من البلدان، و قد تطلب الأمر خطط إنقاذ هائلة للبنوك لتجنب ما يقول البعض انه قد يكون اكبر أزمة مالية منذ أزمة الكساد العظيم عام(1929).

وعموماً ورغم تعرض العديد من البلدان لأزمات مالية مدمرة، خاصة منها البلدان الناشئة، كأزمة المديونية العالمية لسنة(1982)، أزمة المكسيك (1994-1995)، أزمة بلدان جنوب شرق آسيا (1997)، و الأزمة الروسية (1998)... التي انتقلت عدواها إلى الكثير من البلدان و هددت البلدان وهددت النظام المالي العالمي ككل، فإن أحدا لم يتمكن من إيجاد آليات وبدائل جديدة للوقاية منها، و تفادي آثارها الكارثية خاصة على البلدان النامية الفقيرة.

➤ (2-2) تعريف الأزمة المالية العالمية:

يقصد بأزمة الأسواق المالية التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، و التي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم لأهم الشركات الصناعية في السوق، و ما لها من آثار سلبية على قطاع الإنتاج و العمالة و ما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية(الحسيني،1999، ص200).

ولقد تطرق أيضا العديد من الباحثين لموضوع الأزمة المالية وتوصلوا للعديد من المفاهيم التي توضح ماهية الأزمة المالية، فلقد تم تعريفها على أنها لحظة حرجة وحاسمة بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مُشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة (الخضيري، 1996، ص54) و يمكن تحديدها ببعدين:

- الأول: التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية و المستقبلية.
- الثاني: الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

كما عرفت الأزمة أنها انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية مع انكماش في الاقتصاد الكلي (عبد الحفيظ، 1999، ص39).

أما ارنولد فقد عرف الأزمة المالية من وجهه اقتصادية على أنها ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة و حدوث مضاربات نقدية كبيرة و متقاربة، و بطالة دائمة (ارنولد، 1992، ص57).

من خلال التعاريف أعلاه يمكن استخلاص بعض الخصائص الأساسية للأزمة المالية في النقاط التالية (علوش: 2008):

1. حدوثها بشكل عنيف و مفاجئ، و استقطابها لاهتمام الجميع.
2. التعقيد، و التشابك، و التداخل في عواملها وأسبابها.
3. نقص المعلومات الكافية عنها.

4. تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.

5. سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة و تداعياتها.

6. إن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات و الإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنبؤ و الفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

➤ (2-3) أشكال الأزمات المالية:

إن الفروق بين الأزمات المالية ليست واضحة بشكل قاطع، إذ غالباً ما تتداخل مع بعضها بعضاً، و يمكن التمييز في هذا الإطار بين الأشكال التالية للازمات المالية:

1. **أزمة العملة:** يطلق عليها أحياناً أزمة الصرف الأجنبي، أو أزمة سعر الصرف، أو أزمة ميزان المدفوعات، و تحدث الأزمة في النقد الأجنبي، أو العملة عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي (السلطات النقدية) على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاتها، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة (ملدر، 2002، ص6).

2. **الأزمات المصرفية:** تحدث الأزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك بإيقاف قابلية

التزاماتها الداخلية للتحويل، و إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك لمنع حدوث آثار سلبية واسعة النطاق في الدولة.

وأن الأزمات المصرفية تميل للاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة و لها آثار اشد على النشاط الاقتصادي، و قد كانت هذه الأزمات نادرة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بسبب القيود على رأس المال و التحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينيات و تحدث بالترادف مع أزمات العملة (ملدر، 2002، ص6).

و هنا لا بد من التمييز بين نوعين من الأزمات المصرفية "الأزمة المصرفية العادية" التي قد تهتز فيها قدرة بعض المصارف على الوفاء بالتزاماتها و تتأثر ملاءتها نتيجة لزيادة الأصول غير المنتظمة (المتعثرة) مما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية، وبين "الأزمة المصرفية المنظومة" أي يصاب النظام المصرفي برمته بالشلل الكامل و تدفع حتى بالبنوك السليمة إلى إقفال أبوابها، إذ إن ضعف عدد كبير من البنوك يزعزع الثقة في النظام المالي عموماً، و لعدم إمكانية التمييز بين البنوك الضعيفة و السليمة (و ذلك بسبب عدم وضوح المعلومات) (محي الدين، 2000، ص180).

3. **أزمة الديون:** تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة.

و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري(خاص) أو بدين سيادي(عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة الصرف الأجنبي(ملدر، 2002، ص6).

4. **الأزمات المالية المزدوجة:** تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتولد شكل جديد من الأزمات المالية و هي الأزمات المزدوجة، و هي عبارة عن تركيبة من الأزمات المصرفية و أزمات الصرف، و تظهر هذه الأزمات من خلال تركيبة من مضاربة حادة ضد العملة الوطنية و موجة من الإفلاسات و الضعف في البنوك، تجتمع مع الشك و حذر بخصوص استقرار أسعار الصرف، وكذلك الشك بخصوص سيولة و ملاءة الوسطاء الماليين، و التي لها تأثير متبادل و رجعي لكل واحدة على الأخرى(Boyer, and others, 2004, p26).

وعموماً يمكن القول إن كل الأزمات تتسم بدرجة كبيرة من الترابط بينها، أو التابع في بعض الأحيان، إذ قد تتزامن عناصر أزمات العملة و البنوك و الدين في وقت واحد.

➤ (2-4) أسباب الأزمات المالية العالمية:

عندما حدثت الأزمة المالية العالمية، اتجهت أنظار الكثير من المحللين و الخبراء الاقتصاديين نحو أزمة الرهن العقاري حيث ركزت الكثير من الدراسات والمقالات على أزمة الرهن، وبعض المحللين اعتبروها بمثابة السبب

المباشر لحدوث الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام (2008) (الحسين:2010).

و تعود بداية الأزمة إلى آب سنة (2007) عبر ما يسمى "بأزمة الرهن العقاري" أو القروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغير" حين توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء المساكن و ارتفع معدل التملك والسكن في الولايات المتحدة من (64%) سنة (1996) إلى (69.2%) سنة (2004)، و تم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى القانون الصادر سنة (1977)، الذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع، و مع توسع المؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافيته أثر ذلك سلباً على قدرتها المالية رغم محاولتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية، وتدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك إلا أنه اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من العجز في السيولة النقدية، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي العالمي حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو على حافة من الإفلاس حوالي (120) مؤسسة مالية منها إفلاس مؤسستي " ليمان برذرز " و "ميرل ليتش" ووصلت اكبر مؤسسة تأمين أمريكية (AIG American International Group) حافة الإفلاس لولا

تدخل الخزانة الأمريكية و الاحتياطي الأمريكي الفيدرالي لإنقاذها، و يكفي أن نشير إلى أن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي حوالي(1000) مليار دولار مما استدعى تدخلاً مباشراً من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة، وخصصت مبالغ ضخمة لتجاوزها قدرت بحوالي(800) مليار دولار و يقدر مجموع ما ضخه الاحتياطي الفيدرالي حتى الآن حوالي(180) مليار دولار، كما قامت الخزانة الأمريكية بطرح سندات خزينة و شراء القروض المتعثرة لإنقاذ المصارف و المؤسسات المالية الأمريكية(الحسين: 2010).

و لقد لعب القطاع المصرفي "القطاع المالي بصفة عامة" دوراً هاماً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة و زيادة الثقة فيها، و من هنا بدأت بوادر و بذور الأزمات المالية من خلال انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي و الاقتصاد الحقيقي، و أصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة.

و من هنا تظهر حقيقة هذه الأزمة باعتبارها أزمة "مالية" بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقبل عما يحدث في الاقتصاد العيني(البيلاوي، 2008، ص3).

إن السبب المباشر الذي فجر الأزمة هو التعثر الكبير الذي شهده سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عجز الكثير من المقترضين عن سداد ما عليهم من ديون مع ما رافق ذلك من انخفاض في قيمة العقارات الذي هو محل تلك الديون، و عموماً يرجع الكثيرون سبب الأزمات المالية بشكل

عام إلى طبيعة النظام الرأسمالي وآليات عمله، و يمكن حصر أهم أسباب الأزمة المالية الراهنة فيما يلي (الظاهر و العقون، 2009، ص7):

1. الإفراط في منح القروض الأقل جودة:

تعتبر العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للإقراض و الاقتراض، إذ شهدت القروض الموجهة للأشخاص ضعيفي الملاءة طفرة في أمريكا خلال الأعوام الأخيرة، إذ لم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على قرض سكني، و قد بدأت الأزمة فيما يعرف بالرهون العقارية الأقل جودة "subprime" أو "القروض الرديئة" (البيلاوي، 2008، ص6).

والقروض الرديئة هي قروض لمقترضين يتميزون بنسبة الدين إلى الدخل تتعدى (55%)، أو الذين تكون لديهم نسبة مبلغ القرض إلى قيمة الثروة يزيد عن (85%)، أي أنها تمنح للراغبين في السكنى من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي (safir، 2009، ص3).

إلا أن هذا النظام لا يمكنه العمل إلا إذا بقيت معدلات القروض منخفضة و قيمة العقارات تزيد باستمرار، ضماناً بذلك رأس المال و فوائده.

لقد بدأت الأزمة الحالية بصعوبات لدى الأسر الأمريكية ذات الدخل الضعيف عند تسديد قروضها السكنية، فاقترض الأسر الأمريكية ارتكز على معدل فائدة جداً منخفض مطبق لعدة سنوات من طرف البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية (FDE) انطلاقةً من سنة (2001) بعد أزمة البورصة لقيم "الانترنت"،

أو ما يسمى "فقاعات الانترنت" و هي فقاعة مضاربة نشأت في الأسواق المالية التي بالغت في تقدير أسهم المنتجات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة (الاتصالات عن بعد، الإعلام الآلي).

بالإضافة إلى الإقراض بمعدل فائدة منخفض، فإن المواطن الأمريكي الذي يشتري بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، يحاول الحصول على قرض جديد من الدرجة الثانية عند ارتفاع قيمة هذا العقار، و منها جاءت التسمية بأنها الأقل جودة، و بالتالي فهي معرضة أكثر للمخاطر في حالة انخفاض قيمة العقارات (البيلاوي، 2008، ص6).

2. التغير في معدلات الفائدة:

قروض الرهن العقاري ممنوحة بمعدل فائدة متغير و مرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي، و هذا يعني أن الأعباء المالية عند الانطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين ثم تزيد بالتدريج، و على هذا الأساس و مع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية من (2%) إلى حوالي (5.7%)، جعل الأسر الأمريكية ضعيفة الملاءة غير قادرة على تحمل أعباء ديونها (ricol، 2009، ص26).

و تفاقمت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام (2007)، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الإقساط المالية المستحقة عليهم، و ازداد عددهم مع مرور الوقت ليخلق جواً من الذعر في أسواق المال و في أوساط

المستثمرين في قطاع العقار، و هو ما أدى بأسعار العقارات إلى التراجع و الانخفاض، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت أسعار المنازل إلى أقل من قيمة القروض التي تفترض هذه المنازل كضمانات لها، كما أن زيادة العجز عن التسديد و إعادة بيع المنازل المرهونة زاد من حدة الانخفاض في أسعار العقارات و زيادة خسائر المقرضين، إذ تضررت البنوك المختصة في القروض عالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد، و تأثيرها على أوضاع المقرضين ذوي الدخل المتواضع.

3. تركيز المخاطر والتعامل بالمشتقات المالية:

إن العقار يمنح لمالكه الحق في الاقتراض من البنك، والبنك يعيد استخدام نفس العقار للاقتراض بموجبه من المؤسسات المالية الأخرى، فالبنك يستخدم محفظة الرهون العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة فيما يعرف بالتوريق (Securitization) إذ يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، و تستمر العملية بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، و هكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" إلى زيادة المخاطر، و ساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تقاوم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض (البيلاوي، 2008، ص6).

و بما أن القروض العقارية أصل مالي يدر عائداً للبنك أو الصندوق الاستثماري الذي يملكها، فإن أوراق الرهون العقارية هي بالتالي أصول مشتقة، أي شكل من أشكال المشتقات المالية (ricol، 2009، ص26).

4. ضعف و فقدان الثقة في النظام المالي:

لم يقتصر أثر الأزمة المالية على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل هدد احد عناصر هذا القطاع و هو "الثقة"، إذ تصبح الأمور أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي، و يزداد الأمر تعقيداً نتيجة لتداخل المؤسسات المالية في مختلف الدول، إذ إن أي مشكلة تصيب هذه المؤسسات لا بد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي (البيلاوي، 2008، ص5).

5. نقص الرقابة و الإشراف:

فالبنوك التجارية تخضع في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف البنوك المركزية، و لكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار و سمسرة الرهون العقارية و الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية و صناديق التحوط و بالتالي تشجيع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية (البيلاوي، 2008، ص5).

إن أزمة الرهن العقاري الأمريكية لم تنته بعد، فهي ما زالت تلقي بعواقبها على الاقتصاد العالمي، حيث طالّت مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة و أوروبا و أدت إلى خسائر مالية يصعب حصرها.

و تعتبر من أكبر المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة المالية الحالية هو احتمال حصول تباطؤ اقتصادي عالمي، فأزمة الرهن العقاري تؤثر على البنوك، وبالتالي تؤدي إلى تراجع و تقليص عرض القروض، و هذا ما يؤدي إلى الركود و يؤثر على المؤسسات، إذ أعلن "دومينيك ستراوسكان" رئيس صندوق النقد الدولي أن معظم مخاطر تراجع الاقتصاد العالمي قد تحققت، و توقع تباطؤ النمو العالمي إلى (7.3%) عام (2009) و هو أدنى النسب في العقدين الأخيرين، و قال إن ببطء النمو العالمي يأتي من التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي، الذي أثر بشكل كبير على نظيره الأوروبي (قنطجى، 2008، ص32).

➤ (2-5) الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية:

و من أهم الآثار المترتبة على الأزمة ما يلي:

1. تراجع البورصات العالمية و الأثر المعدي للأزمة:

لقد كانت أسهم القطاع المصرفي قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، حيث كانت هي الأكثر تضرراً خلال الأزمة، و قد زادت الأمور توتراً بعد فشل بنكي الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، و البنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحو (121.6) مليار دولار من أجل ذلك، و ذلك نتيجة لما يلي:

- توسع المؤسسات المالية في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات و المؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، و التي لا تتوفر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة.
- عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية، و ذلك بسبب عدم توفر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، و هو ما أعطى مؤشراً سلبياً لأداء الاقتصاد الأمريكي.
- عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعوراً لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية، و من ثم التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات

الأمريكية، و على الرغم من كل الإجراءات المتبعة للتخفيف من حدة الأزمة إلا أن هذا لم يؤدي إلى منع انتشار الظاهرة عالمياً، فالسوق الأمريكية ترتبط عضواً بالاقتصاد الأوروبي و الآسيوي، و في حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي تعاني هذه الشركات من انخفاض حجم مبيعاتها و تراجع ربحيتها، و عندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع تبدأ البورصات العالمية في الانحدار والتقهقر، و قد انعكس ذلك في تراجع أسواق المال في كل من تايلاند و ماليزيا و هونج كونج و اندونيسيا و كوريا و سنغافورة و تاوان، في حين كان تراجع سوق الصين اقل من نظيراتها الآسيوية حيث أعلنت البنوك في الصين أنها لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الأمريكي، أما بالنسبة للأسواق المالية الأوروبية فقد تراجعت جميعها جراء هذا الانخفاض.

أما بالنسبة لأسواق الأسهم العربية فقد تأثرت بما حدث في الأسواق العالمية، حيث انخفضت أسعار أسهم الشركات في البورصات العربية عن المعدلات الطبيعية و المتداولة.

2. الأزمة المالية و البطالة:

لقد لوحظ تزايد معدلات البطالة على أثر الأزمة المالية، إذ عرفت البنوك و مختلف المؤسسات موجة من تسريح العمال، و خاصة مع إعلان صندوق النقد الدولي توقعاته الجديدة حول انخفاض نسبة نمو الاقتصاد العالمي خلال عام(2009)، كما حذرت منظمة العمل الدولية من زيادة دراماتيكية في عدد

العاطلين عن العمل خلال الأعوام المقبلة، و يعتبر القطاع المالي من بين القطاعات الأكثر تعرضاً لتسريح العمال، و لا يقتصر هذا الأمر على البلدان الصناعية فحسب، بل تواجه البلدان النامية أيضاً تحدياً جديداً ناشئاً عن الأزمة المالية العالمية، التي تتحول بسرعة إلى أزمة بطالة.

3. أزمة الائتمان العالمي و الفقر:

لقد أدت أزمة المواد الغذائية و الوقود اللتان وقعتا في الفترة الأخيرة إلى إعادة الملايين من البشر إلى براثن الفقر و الجوع، حيث انه من المرجح أن يؤدي التضيق الائتماني الشديد و انخفاض معدلات النمو إلى تقليص إيرادات الحكومات و قدرتها على الاستثمار من أجل الوفاء باحتياجات الأهداف الموضوعية لقطاعي التعليم و الرعاية الصحية، فضلاً عن الإنفاق على البنية الأساسية اللازمة لاستدامة النمو.

إن الأزمة المالية سوف تتحول إلى أزمة إنسانية إذا ترك الفقراء وحدهم في الدفاع عن أنفسهم، و في هذا الصدد يتعين على الحكومات أن تقي بالتزاماتها تجاه زيادة المعونات للأشخاص الأكثر معاناة.

4. الأثر على سوق النفط:

إن التباطؤ الحاصل في معدلات النمو الاقتصادي العالمي سيؤدي إلى تراجع الطلب على النفط الذي يشكل حوالي (60%) من إجمالي الصادرات العربية

إضافة إلى احتمالات تأثر الاستثمارات العربية في الخارج التي تقدر بمليارات الدولارات (القنطقجي، 2008، ص70).

و قد تسببت الأزمة المالية المتفاقمة بانخفاض سعر النفط نتيجة لتراجع النمو، ليلغ سعر البرميل أقل من (90) دولار للبرميل.

ويبقى الباب على مصرعيه أمام مزيد من التداعيات لأزمة الرهن العقاري على أسواق العالم من دون استثناء.

➤ (2-6) مقدمة عن البنوك:

لقد كانت البنوك سابقاً تسمى مؤسسات ثقة (Trust Companies) مثل (Manufacturers Hanover Trust)، كدلالة على أهمية الثقة في أعمال البنوك، و لا يمكن لأي بنك أن يعمل في ظل عدم الثقة، و عليه يجب أن تتمتع إدارة البنوك بصفات تجعلها قادرة على الاستمرار، و هناك أمثلة عديدة على فشل بعض البنوك التي لم يتوفر لها إدارة نزيهة و نظيفة اليد و كفوءة، و من الجدير بالذكر أن فشل البنوك أكثر سهولة من ما يتصور البعض، فبنك "الينوى" الأمريكي الذي فشل في الثمانينات على الرغم من أنه كان رابع بنك في الولايات المتحدة الأمريكية كان سبب فشله اعتماده على مودعين كبار من المؤسسات أو الشركات الأمريكية (لم يكن بنك تجزئة)، و عندما تعرض هذا البنك لمشاكل في السيولة، أقبل المودعون على سحب أموالهم من البنك بمبالغ كبيرة مما تسبب في مشكلة حقيقية له أدت إلى إفلاسه، و الجزء الأكبر من

إرباك البنوك يأتي من الفرق بين ما يقبضه البنك من فوائد على القروض و التسهيلات الائتمانية و بين الفوائد التي يدفعها للمودعين(البرقاوي: 2006).

و تعتبر البنوك من أكثر المؤسسات حساسية للمتغيرات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية والتشريعية، وهي من المؤسسات الهشة لأنها تعتمد على أموال المودعين كمصدر رئيسي من مصادر التمويل و استمرار التمتع بثقة العملاء.

➤ (2-7) الأزمة المصرفية:

تعتبر الأزمة المصرفية من أنواع الأزمات المالية، و تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة و مفاجئة في طلب سحب الودائع و بالتالي تحدث " أزمة سيولة " لدى البنك، و إذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث في تلك الحالة أزمة مصرفية، و عندما تتوفر الودائع لدى البنوك و ترفض منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى بأزمة الائتمان و من حالات التعثر المالي بنك بريطانيا " Overend " و بنك الولايات المتحدة الأمريكية " Bank of united states " و بنك " Gurney " (علوش:2008).

و لا يعتبر التعثر المصرفي وليد اللحظة، حيث ترجع بدايته إلى منتصف السبعينيات و تعاظم في الثمانينيات حتى النصف الأخير من التسعينيات، إنما خلف آثاراً كانت بمثابة مدخلات و عوامل تفاعلت لتفرز آثاراً أخرى شديدة

التدمير و التأثير السلبي على قوى النمو و الفعل و الحركة في بنيان الجهاز المصرفي.

و لقد شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، و انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبوقة، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن هناك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة.

فإنه من الملحوظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية و اقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها، و لقد أرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية و على رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان.

لقد بات معروفاً أن الأزمة الأمريكية الأخيرة تعود إلى عدد من السياسات التي طبقتها المؤسسات المالية الأمريكية الكبرى، في إطار مضاربات هائلة على الرهن العقاري و لعدة سنوات مضت دون رقابة من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي و نتيجة لممارسات مديري هذه المؤسسات، و تجاوز المعايير المصرفية المقبولة مما ينتج عنها زيادة هائلة في أسعار العقارات، دون أن يكون ذلك متناسبا مع قيمتها الحقيقية، الأمر الذي قاد إلى توقف الكثيرين عن سداد تلك القروض، و من ثم انخفاض أسعار العقارات و تعرض بعض المؤسسات المالية للإفلاس (عبد النبي، 2010، ص2).

➤ (2-8) أنواع المخاطر المصرفية:

و تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات التي تتطوي على المخاطر، و لقد لوحظ تعاطم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغير طبيعتها، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنوك حيث أضيف إليهما مخاطر السوق و السيولة و أسعار الفائدة و المخاطر الإستراتيجية و غيرها مما دعا إلى إعادة تقييم البنوك للمخاطر التي تواجهها و كيفية إدارتها و أدى بدوره إلى تبني النظم الفعالة لإدارة المخاطر المصرفية خاصة في ضوء اتجاه العديد من البنوك نحو التعامل مع المستجدات المصرفية ذات المخاطر المرتفعة، حيث يعود تشعب المخاطر المصرفية أساساً إلى التغير الذي طرأ على مصادر إيرادات البنوك التي لم تعد مقصورة على الهامش المحقق لفروق أسعار الفائدة الدائنة و المدينة، بل يمكن القول بأن إيرادات البنوك من رسم الخدمات و التعاقدات تنمو باستمرار على حساب الإيرادات (عبد النبي، 2010، ص55).

إن معظم خبراء البنوك يعتقدون أن المخاطرة و الائتمان توأم "بمعنى ارتباط كل منهما بالآخر"، و هذا يعني أن البنوك لا تستطيع تفادي المخاطر و تعثر الديون بنسبة (100%) كما إن المخاطرة يجب أن تكون محسوبة من كافة الجوانب لضمان تحقق الأمان في العمل المصرفي، و لقد تم التوصل لوجود أكثر من نوع للمخاطر المصرفية (عبد النبي، 2010، ص57):

- مخاطر ائتمانية: تنشأ من عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع البنك.
 - مخاطر أسعار الفائدة: تنشأ من تحركات و تقلبات أسعار الفائدة و تأثيرها السلبى على قيمة الأصول أو الالتزامات المالية.
 - مخاطر السيولة: تنشأ من عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها.
 - مخاطر الأسعار: تنشأ عن التغير في قيمة محافظ الأدوات المالية.
 - مخاطر النقد الأجنبي: تنشأ عن تحركات و تقلبات أسعار الصرف.
 - مخاطر العمليات: تنشأ عن المشاكل المتعلقة بأداء خدمات البنك للعملاء.
 - مخاطر الالتزام: تنشأ عن الإخلال أو عدم الالتزام بالقوانين و التشريعات السائدة.
 - مخاطر الإستراتيجية: تنشأ عن اتخاذ قرارات خاطئة أو سوء تنفيذ استراتيجيات البنك.
 - مخاطر السمعة: تنشأ عن تكوين صورة سيئة عن البنك لدى الرأي العام.
- تؤدي المخاطرة في العمل المصرفي الغير محسوبة إلى التعثر المالي الذي يؤثر بشكل سلبى على إمكانية تحقيق البنوك لأهدافها وفقاً لخططها الإستراتيجية التي تستهدف تحقيق عائد مناسب مع الإمكانيات المالية و البشرية و التكنولوجية المتاحة و التي يعمل البنك في إطارها، فضلاً عن عدم قدرة البنوك على الاستثمار في السوق المصرفي المحلي و العالمي.

➤ (2-9) التعثر المالي:

يعتبر التعثر ظاهرة عالمية يعانيها كثير من دول العالم، و بالتالي فإن البنوك بالتحديد لا تستطيع تفاديها بشكل كامل، كما أن المخاطرة هذه يجب أن تكون محسوبة و مدروسة من جميع الجوانب لضمان السيطرة على أكبر قدر من المشكلات المترتبة على هذا التعثر و التي تمتد أثارها إلى الاقتصاد بجميع قطاعاته؛ مما يتطلب ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الديون المتعثرة.

و تعود عملية تصاعد ظاهرة الديون المتعثرة غالباً لعدد من العوامل من أهمها(عبد النبي، 2010، ص65):

- سوء إدارة محفظة القروض، و محفظة الأوراق المالية.
- ارتفاع درجة التركيز في القروض الممنوحة للقطاع الخاص.
- وجود قدر كبير من التركيز لقرض القطاع الخاص في بعض المجالات التي تتسم بدرجة عالية من المخاطرة.
- صعوبة تحويل الأصول العينية و المالية إلى نقدية عند الحاجة.
- سوء إدارة الموارد و الاستخدامات.
- القصور في الكفاءة الإدارية و التنظيمية.
- حصول نسبة من القطاع الخاص على قروض بدون ضمان عيني(في ظل الركود يصعب تحويل الضمانات العينية إلى سيولة دون خسائر كبيرة).

ولا يكاد يخلو أي بنك محلي أو عالمي من حالات تعثر سداد القروض الكبيرة الممنوحة للأفراد والشركات، وتعتبر مشكلة الديون المتعثرة أو الديون غير العاملة من الأمور المعروفة لدى القطاع المصرفي في العديد من الدول لا سيما دول العالم الثالث، ولهذا حظي هذا الموضوع باهتمام الكثير من الخبراء والاقتصاديين والمسؤولين بالقطاع المصرفي وقد أطلق على هذا النوع من الديون مسميات عدة من أهمها:

الديون الراكدة، المعلقة، الحرجة، المجمدة الهالكة، والمشكوك في تحصيلها، إلا إن أغلب المسميات شيوياً هي الديون المتعثرة أو الديون الغير عاملة (الخصيري، 1997، ص33).

و أن التعثر في معناه العام: إنما يعني اضطراب مسيرة ما، و خروجها عن مساراتها المستخدمة و المتدفقة إلى خارج المستهدف أو المتوقع، و بما يحمل في طياته ضعف احتمالات الاستمرارية في المسارات نفسها و تحت مظلة تعكس الأهداف، و الاستراتيجيات طويلة الأمد، و في إطار المعنى الاصطلاحي، فإن مفهوم التعثر يعكس معاني اضطراب العلاقة التطبيقية بين العميل المقترض بصرف النظر عن شكله القانوني و المصرف المتعامل معه كعميل ائتماني (rofae: 2002).

كما يعرف الدين المتعثر: بأنه الدين الذي يعتبره المصرف بعد دراسته المركز المالي للعميل و ضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة (Suzan: 2002).

كما يعرف القرض المتعثر بأنه القرض الذي وصل إلى مرحلة أصبح فيها غير متوافق مع الشروط الواردة في اتفاقية عقد القرض الأصلية (Banda:2002).

ويعد تعثر القرض بأنه حالة من الحالات التي يكون عليها القرض، وهي الحالة أو الموقف الذي تواجه فيه اتفاقية القرض، وبخاصة شروط التسديد خطر الانتهاك أو النكول مما يعرض المصرف لخسائر محتملة فالتعثر يعني عدم التسديد أو تأخير تسديد الأقساط و الفوائد المستحقة (الشماع: 2005).

ولقد آلت بعض الآراء لوصف التعثر من وجهة نظر مصرفية حيث إن المشروع المتعثر هو المشروع الذي لا يمكن إعادة جدولته أو تأجيل أقساطه، أو هو العميل الذي ترفض له شيكات على حسابه لدى المصارف ولم تتخذ ضده أي إجراءات (عبد الله: 2003).

وقد عرف البنك المركزي الأردني التسهيلات الائتمانية غير العاملة بأنها تلك التسهيلات التي تشمل كلاً من التسهيلات الائتمانية دون المستوى و التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها، و التسهيلات الائتمانية الرديئة (البنك المركزي الأردني: 2000).

كذلك تعرف هذه القروض على أنها تلك القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع ملاحظة المقترض في تزويد المصرف بالبيانات والمستندات المطلوبة و للتأخير عن السداد أسباب كثيرة منها السهو، أو عدم الرغبة، أو عدم القدرة على السداد (السنوسي: 2003).

وتتمثل أيضا الديون المتعثرة في تسهيلات ائتمانية منحها المصرف لبعض عملائه في الماضي، إلا أنهم لم يقوموا بسداد قيمتها و الفوائد المستحقة عليها في آجال استحقاقها و بمرور الوقت تحولت إلى حسابات مدينة راكدة(المندلسي: 2003).

تمثل القروض المتعثرة مشكلة خطيرة ذات نتائج باهظة التكاليف وأثاراً معقدة التركيب ليس فقط على الجهاز المصرفي، بل على الدولة لتأثيرها الخطير و المتشابك في النشاط الاقتصادي بشكل عام، ليس فقط بالوقت الحاضر، بل بشكل أكثر خطورة على المستقبل أيضا، بما تحدثه هذه المشكلة من عدم استقرار، و تقويض للثقة المصرفية، بل وامتدادها كذلك إلى باقي عناصر الجهاز المصرفي بكامله و أجزاءه ووحداته(George:2005).

إن مراجعة القروض القائمة، وتحصيلها تؤلفان جزءاً مهماً من إدارة المصرف، و لا تنحصر إدارة القروض بقسم أو جهة واحدة في المصارف، إنما تمتد لتشمل جميع إدارات المصرف بالإضافة إلى ضرورة اشتراك المديرين في المستويات الأعلى عندما تنشأ مشكلات خاصة تتطلب اتخاذ قرارات جماعية، و لا يعرف المصرف بالتأكيد عدد القروض و مبالغها التي سوف تتعثر بالفعل، لأن ذلك يتعلق بمتغيرات مستقبلية تخضع للتنبؤ، كما يتطور بعضها تدريجياً بينما يحدث الأخر بصورة مفاجئة، و بعض القروض المتعثرة قابلة للمعالجة، و يمكن تحصيلها بعد فترة و يتحول بعض منها إلى خسائر القروض أو إلى ديون معدومة، و تأثر خسائر القروض على أسس صحيحة،

و مراجعتها أثناء استعمالها أو تحصيها بكفاءة عند الاستحقاق (محسن، 2003، ص33).

و إن الإدارة غير السليمة لمحفظة القروض تؤثر تأثيراً سلبياً و ملحوظاً في ربحية المصرف و رأسماله، فالخسائر الاستثنائية للقروض أو تلك التي تفوق المتوقع منها، تتطلب مخصصاً أكبر لخسائر القروض، مما يعني زيادة المصروفات في قائمة الدخل، و ما هذا إلا تخفيض لربحية المصرف كما أن تكرار الانخفاض في الربحية يؤدي إلى إضعاف رأسمال المصرف، أو تقليل الزيادات التي كانت متوقعة فيه و هو مؤشر سلبي لعمليات المصرف (عبد الله: 2003).

و لقد تبين أن هناك أسباباً كثيرة لعدم سداد العملاء المصرفيين مما يؤدي إلى تعثر القروض في المصارف ومنها، التجاهل و المماطلة، وعدم رغبة المقترض بالسداد، وعدم القدرة على السداد وغيرها من الأسباب التي يمكن أن تعود أيضاً إلى سياسة المصرف المانع للقرض.

➤ (2-10) الودائع المصرفية:

إن البنوك لا يقتصر جل اهتمامها على منح القروض للعملاء المصرفيين بل يتعداه للاهتمام بمصدر آخر يتم من خلاله تحقيق العوائد التي يسعى البنك إلى الحصول عليها ألا وهي الودائع البنكية.

فاقد عرفت الوديعة على أنها اتفاق بمقتضاه يدفع العميل مبلغاً من النقود للبنك بوسيلة من وسائل الدفع (نقداً، بشيك، حواله، بطاقة صراف آلي)، وينبغي على ذلك خلق وديعة تحت الطلب أو لآجل يحدد بالاتفاق بين الطرفين ويلتزم البنك برد هذا المبلغ عند الطلب أو من حيث طول الأجل، كما يلتزم بدفع فوائده على هذه الوديعة (سلطان، 2005، ص 231).

كما يشير سعر الفائدة إلى النسبة المئوية للعائد المحقق من استثمار مبلغ معين لمدة محددة، و تسمى الفائدة على المبلغ المستثمر بالنسبة للمستثمر فائدة مقبوضة بينما تسمى الفائدة على المقترض فائدة مدفوعة (عبد الله و الطراد، 2006، ص 341).

وفي ظل سياسات تحرير أسعار الفائدة في الدول المختلفة، والسماح باختلافها من بنك لآخر، تصبح هذه الأداة احد أهم أدوات المنافسة البنكية فيؤدي التغيير فيها إلى التغيير في حجم الودائع و القروض، وكذلك يؤدي قيام أحد البنوك برفع سعر الفائدة الدائنة مقارنة بالبنوك الأخرى و حسب ما يراه (سلطان، 2005، ص 238) إلى:

- إيداع مدخرات عدد أكبر من العملاء الجدد المحتملين في هذا البنك.

- تحول بعض عملاء البنوك الأخرى إلى هذا البنك.

وانطلاقاً من ما تم ذكره آنفاً أن البنوك حتى تضمن زيادة الطلب على الودائع فيجب عليها أن تعدل من أسعار الفائدة الدائنة بالشكل التي تكون فيه محفزاً للاستثمار.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الدخل يعتبر من أهم العوامل الاقتصادية ذات الأثر البالغ في الدافع الادخاري، حيث من المعروف أن الدخل يساوي الاستهلاك و الادخار (الدخل = الاستهلاك + الادخار) و من هنا فإن المدخرات تمثل ما لم ينفق من الدخل على السلع والخدمات.

إن ما تم ملاحظته أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع بشكل عام أكثر استجابة للتعامل مع البنوك التجارية و هم أكثر امتلاكاً للحسابات البنكية من ذوي الدخل المنخفض و يفضلون الودائع طويلة الأجل و الاستثمارات بالأسهم، بينما يفضل الأفراد من ذوي الدخل المتوسط و المنخفض و دائع التوفير، و يرجع ذلك إلى أن ذوي الدخل المنخفض يكون لديهم ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك و انخفاض الميل الحدي للادخار على عكس الأفراد ذوي الدخل المرتفع.

و لقد تطرق الكثير من الباحثين إلى مواضيع هامة تساعد البنوك على تنفيذ ما هو متوقع منها و تحقيق أهدافها، و من بين هذه المواضيع موضوع الوعي البنكي، ويقصد به اعتياد الأفراد و المنشآت الاقتصادية على إيداع أرصدهم النقدية في البنوك و اعتمادهم على الشيكات البنكية في معاملاتهم الاقتصادية، و يرتبط الطلب على الودائع البنكية بصورة إيجابية مع انتشار الوعي البنكي بين أفراد المجتمع، في حين يسبب تأخر الوعي البنكي إلى تحول جزء كبير من الأموال الفائضة إلى أشكال أخرى من الموجودات أو الاكتناز (الزبيدي، 2000، ص 166).

و انطلاقاً من هنا يقع على عاتق البنوك مسؤولية نشر الوعي البنكي و تعميقه بشكل مباشر من خلال الاتصال الواسع بالـإفراد و اطلاعهم على المزيد من الخدمات التي يمكن أن تؤدي بواسطة البنك، و ذلك مثل القيام على إصدار كتيبات صغيرة بعبارات سهلة مزودة بالرسوم الكاريكاتيرية التي تشرح العمليات بسهولة ويسر، والتي تزيل من نفوس المتعاملين ما يساورهم من اعتقاد من صعوبة العمليات البنكية(رمضان و جودة، 1996، ص85).

ويجب أن تضع البنوك من ضمن أولوياتها الاهتمام بموضوع موقع البنك، حيث إن موقع البنك التجاري يلعب دوراً هاماً في قدرة البنك على جذب المودعين، حيث تتأثر رغبة الأفراد الادخارية في الودائع البنكية عندما يكون البنك قريباً من مسكنه أو مكان عمله، و من هذا المنطلق فإنه يجب على البنوك التحرك نحو مواقع وجود الأفراد بدل التوزيع بشكل تقليدي في الشوارع الراقية، و إنشاء شبكة فروع بأنواعها المتعددة وتوزيع أجهزة الصراف الآلي بشكل يؤمن تغطية شاملة لسوق البنك لزيادة أرصدة ودائعها و اجتذاب المدخرات، كما أن سمعة البنك و شهرته تعتبر من المواضيع الهامة الذي يأخذ بها الفرد بعين الاعتبار، إذ إن الفرد يفضل التعامل مع البنوك ذات السمعة الحسنه ومحل الثقة، والتي يعمل فيها عاملون على مستوى عالٍ من الكفاءة، حيث يزداد التعامل مع هذه البنوك كلما زاد الأفراد و زادت القطاعات الاقتصادية من ثقتها بالبنك الذي يودعون فيه أموالهم، لأن الثقة تجسّد لرغبتهم في إيداع أموالهم و تركها باطمئنان(سلطان، 2005، ص242).

➤ (2-11) مفهوم الأرباح:

و يمكننا أن نعرف الأرباح على أنها هي عبارة عن مقدار المكسب التجاري من المشروع الخدمي أو التجاري أو الصناعي.

ويختلف مفهوم الربح للمشروعات السابقة، فيكون الربح في المشروعات التجارية عادة هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات، ويكون هو الفرق بين الدخل والتكاليف في المشروعات الصناعية فيكون على العموم مفهوم الربح هو (الفرق بين الإيرادات والمصروفات)، فإذا كان موجبا يكون هناك ربح وإذا كان سالبا تكون هناك خسارة، أما في القطاعات الخدمية فيكون هو الفرق بين الإيرادات و تكلفة تقديم الخدمة.

➤ (2-12) مفهوم التحليل المالي:

و بما إن الدراسة سوف تعتمد في إثبات فرضياتها أو نفيها على عملية التحليل المالي فلا بد من توضيح ما هو المقصود بالتحليل المالي:

التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير و أسس يهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط و العلاقات فيما بينها، فمثلاً العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة و بين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة و العلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات

و المصروفات، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها و البحث عن أسبابها و ذلك لاكتشاف نقاط الضعف و القوة في الخطط و السياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة و وضع الحلول و التوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

إن التحليل الائتماني يعد احد أنواع التحليل المالي و يقوم بهذا التحليل المقرضين و ذلك بهدف التعرف على الأخطار التي يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.

➤ (2-13) النسب المالية المستخدمة في الدراسة:

جدول (2-1)

مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين

الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات	= الفوائد الدائنة ÷ صافي التسهيلات
صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات	= صافي التسهيلات ÷ مجموع الموجودات
صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع	= صافي التسهيلات ÷ إجمالي الودائع
نسبة التسهيلات الغير عاملة	= التسهيلات الغير عاملة ÷ مجموع التسهيلات الممنوحة

جدول (2-2)

مؤشرات ودايع العملاء المصرفيين

إجمالي ودايع العملاء إلى مجموع الموجودات	= إجمالي ودايع العملاء ÷ مجموع الموجودات
حقوق المساهمين إلى إجمالي ودايع العملاء	= حقوق المساهمين ÷ إجمالي ودايع العملاء
(النقد + الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع	= (النقد + الاستثمارات) ÷ إجمالي الودائع
(النقد + موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع	= (النقد + موجودات مالية للمتاجرة) ÷ إجمالي الودائع

جدول (2-3)
مؤشرات الربحية للبنوك

العائد على الاستثمار (ROI)	= صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الموجودات
صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي الدخل	= صافي الفوائد والعمولات ÷ إجمالي الدخل
العائد على الموجودات (ROA)	= صافي ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب ÷ مجموع الموجودات
معدل دوران الأصول (بالمرة)	= الإيرادات ÷ مجموع الأصول
حافة مجمل الربح	= صافي ربح التشغيلي ÷ الإيرادات
حافة الربح التشغيلي	= الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ الإيرادات

الدراسات السابقة

لقد كان هناك عدد من الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الأزمة المالية العالمية وهناك دراسات اتجهت لتوجيه اهتمامها نحو تعثر العملاء المصرفيين و كان من أهمها الدراسات التالية.

➤ (2-14) الدراسات السابقة العربية:

أولاً: دراسة (العمارات 2003) بعنوان "العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية" :

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن وجود علاقة بين عوامل منح التسهيلات الخاصة بالمصرف نفسه وبين تعثر التسهيلات، و ذلك من خلال البحث في المراحل العمرية لمنح الائتمان وهي مرحلة ما قبل منح الائتمان ومرحلة منح الائتمان و مرحلة ما بعد منح الائتمان و الأطراف المشتركة في كل مرحلة من هذه المراحل وهي الفرع، وإدارة التسهيلات، و الإدارة العليا. ولقد ركز الباحث على العديد من عوامل المنح من أهمها:

1. العوامل الخاصة بالموظف: التأهيل العلمي، حجم العمل، التدريب.
2. العوامل الخاصة بإدارة التسهيلات: مصادر المعلومات، درجة التوثيق، طبيعة نوعية البيانات المطلوبة لاتخاذ القرار.
3. العوامل الخاصة بإدارة البنك العليا: الهيكل التنظيمي، صلاحيات المنح، السياسات الائتمانية، درجة التدخل في اتخاذ القرار، درجة الالتزام بتعليمات البنك المركزي.

و اعتمد الباحث على فرضيات رئيسية مفادها أن القرض يمر بمراحل عمرية ثلاث تمثلت في دراسة الباحث في ثلاث فرضيات رئيسية تتفرع منها ثلاث فرضيات فرعية مبنية على الأطراف المشتركة في كل مرحلة .

- وأهم النتائج التي توصل لها الباحث:

- لقد تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مرحلة ما قبل منح التسهيلات المصرفية و مرحلة منح التسهيلات المصرفية (مرحلة التنفيذ) من جهة وبين تعثر التسهيلات الائتمانية من جهة أخرى، وذلك عند مستوى ثقة (95%).

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرحلة ما بعد منح التسهيلات الائتمانية وبين تعثر التسهيلات ناتجة بشكل أساسي من تأثير فرع العميل على تعثر التسهيلات.

و لقد وضع الباحث توصيات هامة مفادها:

- بذل العناية المهنية الكافية قبل منح التسهيلات من حيث دراسة الطلبات و تحليلها.

- تهيئة البيئة التنظيمية الملائمة من حيث المسؤوليات و الصلاحيات المدونة و كفاءة الأطراف مما ساعد على إنجاز عملية إدارة التسهيلات.

- إعطاء الفرع المانح نوعاً من الصلاحيات في عملية منح القروض على اختلاف أغراضها و أنواعها، ويجب أن تكون هذه الصلاحيات مقيدة نوعاً

ما.

ثانياً: دراسة (البرعصي، 2005) بعنوان "معالجة لظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية الليبية":

تناولت الدراسة إحدى المشكلات الرئيسية الهامة التي تعاني منها المصارف التجارية الليبية وهي مشكلة القروض المتعثرة، التي تشكل ظاهرة ملفتة للنظر باعتبارها أحد العناصر الهامة ذات التأثير المباشر على النتائج النهائية للنشاط المصرفي، وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة الأسباب والآثار المترتبة لظاهرة القروض المتعثرة، من خلال المتغيرات التي تناولتها الدراسة وهي:

- التبعية للقطاع العام، و الظروف الاقتصادية الطارئة السياسية والائتمانية.
- طبيعة القوانين والتشريعات الاقتصادية المطبقة.
- مستوى برامج التدريب والتطوير، ومدى فاعلية برامج المكافآت والتميز.
- الإمكانيات والقدرات المتاحة والخاصة بالبيئة الداخلية، والفرص والتهديدات الخاصة بالبيئة الخارجية .
- السمات العامة للمقترضين وظاهرة القروض المتعثرة.

و من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن منهج معالجة القروض المتعثرة متمثل باتباع الأسلوب العلمي السليم الذي يدعو إلى معرفة الأسباب الحقيقية للظاهرة هو أسلوب ناجح، ولقد أوصى الباحث بضرورة الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر على القروض و دراستها دراسة علمية بحتة و هادفة إلى الحد من أثرها على القروض الممنوحة.

ثالثاً: دراسة (البحام، 2006) بعنوان "العوامل الداخلية المحددة لقرار منح

التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات":

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين العوامل الداخلية لقرار المنح وعلاقة ذلك بالتعثر وذلك من خلال ثلاث مراحل ابتداءً من بيئة العمل الداخلية ومروراً بمرحلة اتخاذ القرار الائتماني وانتهاءً بمرحلة المتابعة.

لقد استخدم الباحث استبانة وزعت على مجتمع الدراسة باعتماد أسلوب العينة الطبقية التناسبية للأطراف المشتركة في عملية منح التسهيلات الائتمانية بمراحلها المختلفة.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تجمع ما بين العوامل الداخلية المؤثرة في منح التسهيلات المصرفية المباشرة من جانب المصرف نفسه وبين تعثر هذه التسهيلات، وبالتالي بيان أي الأطراف التي لها الأثر الأكبر في تعثر هذه التسهيلات.

ولقد توصل الباحث إلى نتائج من أهمها :

- أن الكوادر الوظيفية في البنوك تعتبر غير كافية مع زيادة ضغوطات العمل المصرفي.
- أن وجود نسبة التسهيلات المتعثرة في البنوك الأردنية لقد انعكس على أدائها.
- وجود دور هام للإدارة في توفير بيئة ملائمة ومناسبة للعمل المصرفي.

وجود انخفاض في نسبة تأثير موظف التسهيلات داخل الفرع على قرار منح التسهيلات الائتمانية.

ولقد كان من أهم التوصيات التي توصل لها الباحث:

- ضرورة تفعيل الدور الرقابي من قبل البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بالضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الكبيرة.
- التركيز على الاهتمام بالتدريب، وتفعيل الدور الرقابي من قبل البنك مع بناء نظام حوافز مؤسسي لكافة أطراف العملية الائتمانية .

رابعاً: دراسة (الجندي، 2007) بعنوان "التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي " :

تتبع أهمية الدراسة من تسليط الضوء على المشاكل التي واجهتها المصارف اليمنية الناتجة عن عدم تسديد أو تأخير تسديد الأقساط أو الفوائد المستحقة، التي أدت إلى زيادة الديون المعدومة وذلك لعدم اعتماد أسس علمية للتنبؤ بتعثر العميل المصرفي في المصارف التجارية اليمنية، مما أدى في النهاية إلى القصور في النشاط المالي لهذه المصارف، فأراد الباحث التركيز على أهمية استخدام نسب التحليل المالي ودورها بالتنبؤ بتعثر العميل المصرفي من خلال دراسة تشمل المصارف التجارية اليمنية، حيث كانت مشكلة الدراسة تتمحور حول مدى استخدام نسب التحليل المالي المجمع في التنبؤ بتعثر العميل المصرفي وقدرة المصارف على استخدام هذه النسب من أجل تدعيم الرقابة

الفاعلة في التنبؤ بتعثر العميل المصرفي، ومدى قدرة إدارة المصارف على التشخيص المبكر لتعثر العميل المصرفي، والبحث حول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب التحليل المالي المجمع (النماذج) ونسب التحليل المالي لتدعيم الرقابة الفاعلة والتشخيص المبكر، وكان من أهم النتائج التي توصل لها الباحث أن إدارة المصارف اليمينية التجارية لا تستخدم نسب النشاط ونسب التدفقات النقدية لتدعيم الرقابة الفاعلة للتنبؤ بتعثر العميل المصرفي، والنتيجة الأخرى هناك وجود علاقة ارتباط بين مجموعة متغيرات الدراسة، و أن نسبة التدفقات من العمليات غير قادرة على التنبؤ بتعثر العميل المصرفي في نتيجة إدراك عدم أهميتها و يوجد هناك علاقة طردية بين القروض المتعثرة وأرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية، وأن الزيادة التي تحدث نتيجة خلل في منح القروض والتسهيلات الائتمانية تؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة.

خامساً: دراسة (فريد 2009) بعنوان "الرهون العقارية والأزمة المالية العالمية":

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التأمينات في حماية حق الدائن، وتوضيح طبيعة الأزمة المالية ومفهومها والدور الذي لعبته الرهون العقارية في الأزمة المالية العالمية، ولقد كان اعتماد الباحث في هذه الدراسة على تحليل المضمون و المحتوى للوصول للنتائج و لقد سلط الباحث اهتمامه على أثر التأمينات في حماية الدائن مع بيان مدى أثر الرهون العقارية على الأزمة المالية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها:

- تكمن خطورة الأزمة المالية الراهنة بأنها تهدد استقرار العالم وتتذر بعواقب وخيمة، تتعدى حدود الدول الغنية لتمتد نحو الدول الفقيرة، وتعمل على تقليص دور الدولة في العملية الاقتصادية إلى أقصر الحدود.
 - انهيار أسعار المنازل يشكل أهم الأسباب المباشرة لهذه الأزمة التي تعتبر بمثابة الزلزال المالي في الولايات المتحدة الأمريكية.
 - تعتبر الأزمة الراهنة امتداداً طبيعياً للأزمات التي سبقتها(فالنظام الرأسمالي لم يخرج من محنته بل لا يزال يغرق فيها).
 - أوضحت أزمة الرهن العقاري التي كانت السبب في الأزمة المالية العالمية ضعف الرقابة والضوابط على الأسواق المالية الأمريكية.
 - بالرغم من الدور الخطير الذي لعبه الرهن العقاري في الأزمة، إلا أنه ليس السبب الوحيد، حيث توجد مجموعة من العوامل الأخرى التي أدت إلى ظهور الأزمة.
- ولقد ركز الباحث في توصياته على ضرورة تفعيل دور الرقابة و التمسك بالضوابط في الأسواق المالية، مع محاولة التخفيف من تداعيات والآثار السلبية للرأسمالية.

سادساً : دراسة (ربحي، 2010) بعنوان "أثر وتداعيات الأزمة المالية على

أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان " :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تداعيات وآثار الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وذلك من خلال معرفة كيفية التعامل مع هذه الأزمة ومعالجة آثارها، وبيان مدى تأثر أرباح هذه الشركات وقيمها السوقية وحجم تداول أسهمها نتيجة الأزمة.

ولقد كان مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة باستثناء الشركات التي لم تكن بياناتها كاملة، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى والمضمون للوصول إلى النتائج المرجوة، ولقد توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج من أهمها:

1. أن الأزمة المالية العالمية ناتجة من تراكم الأخطاء والسياسات المالية.
2. لقد أثرت الأزمة المالية على الأردن بصورة سلبية وبخاصة على أرباح القطاعين المالي والخدمات، وكان هناك تراجع لحجم التداول لأسهم الشركات في كافة القطاعات الرئيسية.
3. استطاع قطاعا المال والخدمات استيعاب بعض آثار وتداعيات الأزمة، حيث حقق قطاع المال نتائج إيجابية في النصف الأول لعام (2009) حيث تراجعت الخسائر بنسبة (118%)، وارتفعت أرباح قطاع الخدمات بنسبة (35%)، بينما استطاع قطاع الصناعة استيعاب آثار وتداعيات الأزمة

المالية، حيث ارتفعت القيمة السوقية لهذا القطاع في النصف الأول لعام (2009) بنسبة (29%) وذلك بالرغم من هبوط أرباحه خلال هذه الفترة.

4. أن الأزمة المالية العالمية ناتجة عن غياب دور الرقابة متزامنا مع غياب الأخلاقيات المهنية، والابتعاد عن الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية.

➤ (2-15) الدراسات السابقة الأجنبية:

أولاً: دراسة (Suginura:2002) بعنوان "لا توجد رصاصة فضية لحل مشكلة القروض المتعثرة باليابان" :

أشارت هذه الدراسة إلى أن مشكلة القروض المتعثرة ما زالت تتفاقم و أن حجم هذه القروض في الوقت الحالي أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى، و أن هذه المشكلة ناتجة عن تفاعل عدد من المشكلات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وكذلك الاقتصاد الجزئي على مستوى الشركات والمؤسسات، وفي مقدمة ذلك حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد الياباني، و هبوط أسعار الأراضي، والزيادة الكبيرة في عدد الشركات والصناعات، وعدم تجاوب بعض القطاعات مع عملية الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد الياباني، وقصور إدارات الشركات عن إيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها شركاتهم.

وأوضحت الدراسة أن اعتماد الشركات اليابانية اعتمادا كبيرا على تمويل أعمالها من خلال الاقتراض من المصارف، فضلا عن السياسات الحكومية الهادفة إلى دعم بعض الصناعات والقطاعات لمواجهة المنافسة المحلية والعالمية هي من الأمور المهمة التي يجب معالجتها للخروج من مشكلة القروض المتعثرة، لأن عدم قدرة الشركات في الحصول على التمويل اللازم لها من خلال أسواق رأس المال، وعدم وجود حوافز ضريبية مناسبة للمستثمرين، دفع الشركات إلى التوسع في عمليات الاقتراض من البنوك، الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة المخاطر لدى المصارف في ظل الركود الاقتصادي، والتغيرات الهيكلية الكبيرة في القطاعات الاقتصادية، مما حمل المصارف أعباء وخسائر فادحة جراء ذلك، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه نظرا لزيادة مشكلة القروض المتعثرة في اليابان قامت الحكومة اليابانية بوضع هذه المشكلة ضمن سلم أولوياتها في إطار برامج إعادة الهيكلة، وان المصارف اليابانية تبذل جهودا مضاعفة لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة والناجمة عن تفاعل عدد من المشكلات المتعلقة بالاقتصاد الياباني وأنه يجب تحديد رؤية واضحة حول أنواع الصناعات والقطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها والتي من شأنها إخراج الاقتصاد الياباني من وضعه الحالي وذلك بعد استكمال عملية إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: دراسة (Cavall & Majnoni: 2003) بعنوان "هل تعمل المصارف

على وضع مخصصات للقروض المتعثرة في أوقات الرخاء":

تطرقت الدراسة إلى مناقشات حول عملية تنظيم رؤوس أموال المصارف وتناولت مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها وآثارها في تحديد الحد الأدنى لرأس مال المصرف، فعدم مقدرة المصرف على تحديد حجم هذه المخصصات يؤدي إلى تحميل رأس المال عبء الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة في حالات الكساد، وقد قام الباحثان بإجراء الدراسة على (1176) بنكاً من (36) دولة للفترة من (1988-1999) إذ درست مؤشرات الاقتصاد الكلي والوضع العام للمؤسسات، و قد وجدت علاقة قوية بين حجم مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها وحجم أرباح المصارف في الدول الكبرى، وأن مثل هذه العلاقة ليست قوية في البلدان الأخرى لأن المصارف فيها لا تأخذ في أوقات الرخاء مخصصات كافية لمواجهة القروض المشكوك في تحصيلها وإنما ترفع قيمة المخصصات في أوقات الكساد فقط، كما وجد الباحثان أن تحوط المصارف اتجاه الضغوط والمطالبات من قبل المصارف المركزية والمساهمين له أثر سلبي في حجم مخصصات القروض.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن تخفيض الآثار السلبية على رأس مال المصرف بسبب القروض المتعثرة، ومن خلال خلق توازن بين متطلبات الجهات الرقابية ومتطلبات المساهمين من جهة وسياسة المصرف في أخذ المخصصات اللازمة لمواجهة القروض المتعثرة من جهة أخرى.

وبينت الدراسة أن المصارف تمتاز بارتفاع درجة الرفح المالي لديها الأمر الذي يتطلب منها تخصيص جزء كبير من أرباحها لتغطية الخسائر المتوقعة نتيجة عن انخفاض قيمة الموجودات وفي مقدمتها القروض، كما أن النظام المالي المتمثل بالضرائب عليها لم يراع مخصصات القروض المتعثرة لأن عدم الموافقة على تحوط المصارف بحجة استخدام هذه المخصصات للتهرب الضريبي يكلف الدولة كثيراً إذا تعرض المصرف لخسائر في مجال القروض المتعثرة ولم يكن لديها مخصصات كافية لمواجهة هذه الخسائر، وبالتالي لا يتحقق أي ضرائب تدفعها للخزينة.

ثالثاً: دراسة (Campello & Harvey: 2009) بعنوان "الأزمة المالية

تمثل فرصة مثالية لدراسة اثر القيود المالية ":

اعتمدت هذه الدراسة من أجل الوصول إلى هدفها على الحقيقة القائلة أن الأزمة تمثل فرصة مثالية لدراسة أثر القيود المالية على سلوك المنشأة، ولقد تناولت هذه الدراسة الكثير من المحددات والعوامل الاقتصادية وذلك من أجل معرفة مدى وجود أثر واضح لصدمة العرض في عملية الإقراض على سياسات المؤسسة المالية وقيود الإقراض فيها، وكانت المحددات والعوامل الاقتصادية هي (الأزمة المالية العالمية، قيود التمويل، قيود الإنفاق الاستثماري، وإدارة السيولة، ومطابقة المقدرات)، حيث قام الباحث باستطلاع لرأي (1050) مديراً مالياً من الولايات المتحدة واسيا وأوروبا، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث لها :

1. وجود توقف لدى البنوك عن إقراض هذه المؤسسات مما أدى إلى توقف عملياتها الاستثمارية بنسبة عالية جداً.
 2. أظهرت النتائج أن آسيا والاتحاد الأوروبي أكثر تأثراً بهذه القيود من الولايات المتحدة الأمريكية.
 3. لقد أثرت الأزمة على المؤسسات مما أدى بها إلى تخفيض مخصصاتها نحو كل من البحث والتطوير والتوظيف.
- و قد ركز الباحث في توصياته على ضرورة زيادة اهتمام المؤسسات بعملية منح القروض و الاهتمام أيضاً بتوفير النقد اللازم لإدارة عملياتها، كما نوه إلى ضرورة زيادة نسبة المخصصات الموجهة نحو كل من البحث و التطوير.

رابعاً: دراسة (Pavlov & Wachter, Levintin: 2009) بعنوان "التوريق أو علاج الأزمة المالية":

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ووصف الأسباب التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال شرح كيفية نشوء الأزمة والتداعيات السريعة التي حدثت .

واعتمدت هذه الدراسة التحليل الوصفي والنقاش العقلاني الذي يعود إلى بعض المعلومات الخاصة بالقروض في الولايات المتحدة الأمريكية للأعوام الواقعة بين (1999-2006).

ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث:

1. أن من الأسباب الرئيسية للآزمة هي سياسة الإقراض المتبعة من قبل البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية.
 2. أن سياسة الإقراض المتبعة في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية كانت سياسة عدائية لا تعتمد على الدراسة المسبقة قبل عملية منح القرض .
 3. من أهم نتائج الدراسة أن الباحث لم يستطع الجزم بأن سياسة التوريق المتبعة هي السبب وراء حدوث الأزمة.
- ولقد أوصى الباحث بضرورة أن تكون عملية منح القروض مبنية على دراسات سابقة قبل منح القرض، و أشار إلى أهمية سلامة السياسات التي تتبعها البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية.

➤ (2-16) ما يميز هذه الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة من حيث مضمونها والبيانات التي ستعتمد عليها، إذ إن هذه الدراسة سوف تغطي الفترة الممتدة من عام(2007) حتى نهاية عام(2009)، و كما تبحث في أثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العميل المصرفي في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة.

وحسب علم الباحث أنه لم يكن هناك دراسات سابقة ربطت بين الأزمة المالية العالمية وتعثر العملاء المصرفيين إذ إنه تم التركيز في الدراسات السابقة على طرق استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر العميل المصرفي، بينما في هذه الدراسة سوف يقوم الباحث بالتركيز وتسليط الضوء على الأزمة المالية العالمية

بهدف قياس ومعرفة أثرها على تعثر العميل المصرفي و ذلك بالرجوع للنسب المالية التي سوف توضح الفرق الحاصل بين الفترة التي كانت ما قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- المحتوى:

➤ (3-1) منهجية البحث

➤ (3-2) مجتمع و عينة الدراسة

➤ (3-3) أسلوب جمع البيانات

➤ (3-4) متغيرات الدراسة

➤ (3-5) التصميم الإحصائي المستخدم في الدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

➤ (3-1) منهجية البحث:

لتقييم أداء البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة خلال فترة ما قبل و خلال و بعد الأزمة المالية العالمية، سيتم اتباع منهجية مقارنة مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين و مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين و أيضاً مؤشرات الربحية الفعلية المتحققة لعينة الدراسة قبل حدوث الأزمة المالية العالمية بسنة، و مقارنة تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء المتحقق لعينة الدراسة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008)، و بعد حدوث الأزمة المالية العالمية بسنة.

و استناداً لهذه المنهجية سيتم احتساب المؤشرات خلال فترة ما قبل و خلال و بعد الأزمة المالية العالمية.

➤ (3-2) مجتمع وعينة الدراسة:

في ضوء أهداف البحث فإن مجتمع الدراسة وعينتها اقتصرت على البنوك التجارية الأردنية وموظفيه ذوي العلاقة بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية

ومتابعتها بعد منحها وفي حالة تعثرها (خدمة العملاء ، مدراء الفروع، دائرة القروض الشخصية ، دائرة مراقبة الائتمان، و وحدة التحصيل، ودائرة الديون المتعثرة في البنوك) وذلك انطلاقاً من أن دراستي هي دراسة اختبارية تطبق على البنوك التجارية الأردنية التي أخذت في عينة الدراسة .

➤ (3-3) أسلوب جمع البيانات:

أ- البيانات الأولية:

يعتمد الباحث في جمع البيانات الأولية على البيانات المالية الفعلية المقدمة من البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة والمدرجة في البورصة، كما يعتمد على المعلومات المالية المتأتية من دوائر التحليل الائتماني والدائرة المختصة بمتابعة القروض بعد منحها وخلال فترة تعثرها.

ب- البيانات الثانوية:

يعتمد الباحث في جمع هذه البيانات على الكتب والمجلات العلمية والدوريات المتاحة والمتوفرة في المكتبات بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وسوف يستعين الباحث باستخدام الشبكة العنكبوتية في الحصول على بعض البيانات.

➤ (3-4) متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: يأتي دور الأزمة المالية العالمية بين متغيرات الدراسة كمتغير مستقل، إذ يفترض أن يؤثر وجوده على المتغيرات التابعة، و من جهة أخرى أن وجوده مرتبط بالتأثير وليس بالتأثر.

المتغيرات التابعة: جاء تعثر العملاء المصرفيين ومدخرات العملاء المصرفيين وأرباح البنوك المتأتية كحصيلة لنتائج أعمال البنوك، إذ يعد تعثر العملاء المصرفيين ومدخرات العملاء المصرفيين وأرباح البنك متغيرات تابعة تتأثر بوجود الأزمة المالية العالمية، ويرتبط التغيير في هذه المتغيرات التابعة بمدى قدرة الأزمة المالية العالمية على التأثير إما إيجاباً أو سلباً.

➤ (3-5) التصميم الإحصائي المستخدم في الدراسة:

من أجل اختبار الفرضيات المتعلقة بتحديد الأثر الذي طرأ على مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين و مؤشرات الودائع المصرفية و مؤشرات الربحية للبنوك التجارية عينة الدراسة، سيتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة للتحقق من المعنوية الإحصائية للتغير في المؤشرات المالية للبنوك قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية، وسيتم استخدام الاختبار التالي:

1. أسلوب التباين الأحادي (1-ANOVA) للفرق بين أكثر من وسطين

حسابيين:

يعتبر أسلوب التباين الأحادي (1-ANOVA) من أسهل أنواع تحليل التباين الأحادي، و هو عبارة عن تصنيف البيانات إلى عدد من المجموعات على أساس متغير مستقل و بمستويات مختلفة من المعالجة، و ذلك لاختبار تأثير هذه المعالجات (مستويات المتغير المستقل) على البيانات التي تمت مشاهدتها على المتغير التابع.

ويساعد أسلوب تحليل التباين الأحادي الباحث على تحليل طبيعة التباين بالكشف عن مصدرين لهما: التباين بين المجموعات (SSb) و هو الأثر الذي يمكن أن يعزوه الباحث إلى المتغير قيد المعالجة (الفروق بين المتوسطات)، و التباين داخل المجموعات (SSw)، ويشير إلى التباين داخل المجتمع الواحد (الخطأ)، أما التباين الكلي (SSt) فيمكن الحصول عليه بواسطة الجمع بين مصدرين للتباين السابقين، و لكل مصدر من مصادر التباين السابقة درجات حرية خاصة به (النعيمي وآخرون، 2009، ص159).

حيث يرمز لأسلوب التباين الأحادي برمز (f) ، و استخدمناه للتثبت من الدلالة الإحصائية للفرق بين ثلاثة أوساط حسابية الوسط الحسابي لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين و مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين، و مؤشرات الربحية للبنوك التجارية الأردنية قبل الأزمة وخلال الأزمة وبعدها الأزمة المالية العالمية.

واستناداً إلى هذا الاختبار تكون الفرضية الصفرية أو العدمية (H_0) والفرضية البديلة أو فرضية القبول (H_1) وباستخدام اختبار الطرفين على النحو التالي:

$$\text{or; } M_a = M_b, H_0: M_a - M_b = 0$$

$$\text{or; } M_a \neq M_b, H_1: M_a - M_b \neq 0$$

حيث ترمز: M_a إلى الوسط الحسابي لكل مؤشر مستخدم في الدراسة خلال فترة ما بعد الأزمة.

وترمز: M_b إلى الوسط الحسابي لكل مؤشر مستخدم في الدراسة خلال فترة ما قبل الأزمة.

ووفقاً لنتيجة هذا الاختبار؛ فإنه لا يمكن قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي أو أكبر من قيمة (F) الجدوليه والعكس صحيح.

وبالتالي تكون قاعدة القرار لاختبار (F) هي:

➤ ترفض الفرضية العدمية إذا كانت F المحسوبة $< F$ الجدوليه.

➤ تقبل الفرضية العدمية إذا كانت F المحسوبة $> F$ الجدوليه.

2. اختبار شافية:

و هو اختبار يستخدم للمقارنات البعيدة، و تم استخدامه لمعرفة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تجاوزت حدود الخطأ العشوائي و أصبحت دالة.

الفصل الرابع

التحليل المالي والإحصائي واختبار الفرضيات

• المحتوى:

- (4-1) التحليل المالي ونتائجه للبنوك عينة الدراسة.
- (4-2) التحليل المالي لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين.
- (4-3) التحليل المالي لمؤشرات ودائع العملاء المصرفيين.
- (4-4) التحليل المالي لمؤشرات الربحية المتحققة للبنوك.
- (4-5) اختبار الفرضيات.

الفصل الرابع

التحليل المالي والإحصائي واختبار الفرضيات

➤ (4-1) التحليل المالي ونتائجه للبنوك عينة الدراسة:

يهدف التحليل المالي إلى معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة أو الشركة وتحديد قدرة الشركة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض وتقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة والحكم على مدى كفاءة الإدارة وتقييم جدوى الاستثمار في الشركة ومعرفة وضع الشركة في القطاع التي تنتمي له هذه الشركة (عقل:1995).

أما النسب المالية فهي عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في كشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة ، والنسبية هي الأساس في دراسة قيم الفقرات الواردة في القوائم المالية بهدف إضفاء المعنى والدلالة لها ، لتعكس أداء الشركة (النعيمي والتميمي: 2008).

➤ (4-2) التحليل المالي لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين:

جدول (4-1)

مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين (نسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات)

المتوسط حسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
13.24	11.76	13.1	14.4	12.4	14.54	2007
12.4	11.79	11.88	13.9	11.56	12.85	2008 (سنة الأزمة)
12.42	12.23	12.39	13.04	12.08	12.37	2009

*يتم احتساب كافة المتوسطات لكافة النسب عن طريق جمع قيم النسبة لنفس السنة لكل البنوك عينة الدراسة وقسمة المجموع على عدد البنوك.

يبين الجدول أعلاه نسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات الممنوحة قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، و تقيس هذه النسبة العائد من الدينار الواحد على الأموال المقرضة (التسهيلات الائتمانية الممنوحة)، و يعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً ايجابياً يدل على قدرة البنك على توفير عوائد مالية مجدية على التسهيلات الائتمانية التي منحها، و بالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يعتمد على مدى العائد المترتب على التسهيلات الائتمانية الممنوحة، و العكس صحيح حيث إن انخفاض هذه النسبة يعد مؤشراً سلبياً يدل على عدم قدرة البنك على توفير عوائد مالية مجدية على التسهيلات الائتمانية التي منحها والتي يهدف للوصول إليها.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ لقد كان التراجع في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (-6.3%)، أما بعد الأزمة فقد تحسن هذا المتوسط بمقدار (0.16%) الأمر الذي يقودنا إلى أن نسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات قد ارتفعت في الفترة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية، و هذا أمر طبيعي لأنه خلال الأزمة المالية العالمية يكون العملاء المصرفيين في حيرة من أمرهم في اتخاذ قرارات الإيداع أو السحب أو القيام بأي أعمال استثمارية أخرى.

جدول (4-2)

مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين (نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات)

المتوسط الحسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
48.41	55.99	52.94	40.89	53.7	38.57	2007
53.1	59.99	60.28	43.28	58.64	43.12	2008 (سنة الأزمة)
47.3	50.92	53.02	41.78	51.71	38.89	2009

يبين الجدول أعلاه نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، و تشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال البنك، أي أن الزيادة في نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات يدل على انخفاض مساهمة حقوق الملكية في أموال البنك، و يعكس زيادة صعوبات في

الحصول على أموال مقترضة إضافية، وأن الانخفاض في هذه النسبة يعد نوعاً ما مؤشراً إيجابياً لأنه يدل على زيادة اعتماد البنك على مصادر التمويل الداخلية، و يدل أيضاً على زيادة مساهمة حقوق الملكية في أموال البنك و يدل على كفاءة البنك في إدارة موجوداته.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك ارتفاع في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (9.7%) ، أما بعد الأزمة فقد تراجع هذا المتوسط بمقدار (-10.92%) الأمر الذي يقودنا إلى أن نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات قد انخفضت في الفترة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية وهذا مؤشر إيجابي من ناحية يدل على زيادة اعتماد البنك على مصادر التمويل الداخلية و من ناحية أخرى قد يكون مؤشراً سلبياً يدل على وجود سيولة لدى البنك و لكنها غير مستغلة في أنشطته أو يدل على تشدد البنك في منح الإقراض.

جدول (3-4)

مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين (نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع)

المتوسط حسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
71.84	83.04	97.76	51.5	75.02	51.89	2007
76.01	83.17	101.95	54.1	83.31	57.51	2008 (سنة الأزمة)
67.74	69.48	97.45	51.14	70.38	50.24	2009

يبين الجدول (3-4) نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، و تشير هذه النسبة إلى التسهيلات البنكية الممولة خلال الودائع الموجودة لدى البنك، و إن لكل قيمه لهذه النسبة دلالة خاص بها، فعندما تكون هذه النسبة من (80-90)% فإن هذا يعني أن البنك لديه انخفاض في السيولة، و عندما تكون هذه النسبة من (70-80)% فإن هذا يشير إلى أن البنك لا يزال لديه القدرة على كتابة القروض و منحها، أما عندما تكون نسبة القروض مرتفعه جداً مقارنة بالودائع فإن ذلك يشير إلى أن البنك لديه قلة من الأموال المستثمرة في الأصول المالية القابلة للتداول والتي توفر أكبر هامش من السيولة للبنك.

إن الزيادة في إجمالي الودائع مقارنة بالتسهيلات الممنوحة يعد ذلك مؤشراً إيجابياً يدل على أن البنك لديه أموال مستثمرة في أصوله المالية و بالتالي توفير هامش من الأمان، و إن الانخفاض في نسبة التسهيلات إلى الودائع يدل على ارتفاع في مقدار السيولة لدى البنك نتيجة لقلة الأموال المستثمرة في الأصول و الزيادة المرتفعة في القروض الممنوحة.

وعند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك ارتفاع في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (5.8%) الأمر الذي يدل على كفاءة إدارة الودائع، إما بعد الأزمة فقد تراجع هذا المتوسط بمقدار (-10.90%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج أن نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع قد انخفضت في الفترة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية،

وهذا مؤشر سلبي يدل زيادة في مقدار السيولة لدى البنك نتيجة لقلّة الأموال المستثمرة في الأصول و إتباع سياسة التحفظ في منح الائتمان.

جدول (4-4)

مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين (نسبة التسهيلات غير العاملة)

المتوسط حسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
5.42	0.3	3.7	7.75	11.3	4.05	2007
4.63	0.5	5.1	6.42	8.4	2.73	2008 (سنة الأزمة)
8.43	3.2	12.6	5.84	13.4	7.1	2009

يبين الجدول أعلاه نسبة التسهيلات الغير عاملة قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، و تستخدم هذه النسبة لإلقاء مزيد من الضوء على سياسات الائتمان و التحصيل في البنك، و يتم من خلال هذه النسبة الربط بين مجموع التسهيلات الممنوحة من وجهة و التسهيلات المتعثرة من جهة أخرى، حيث أن التسهيلات المتعثرة هي أحد نتائج سياسة منح التسهيلات الائتمانية.

إن الانخفاض في معدل التسهيلات الائتمانية المتعثرة يعد مؤشراً إيجابياً يدل على نجاح سياسة منح الائتمان المتبعة من قبل البنك، كما يدل على دقة اختيار العملاء المصرفيين من قبل البنك الممنوحة لهم هذه التسهيلات و يدل أيضاً على الكفاءة الموجودة في تحصيل الديون منهم، و أن الارتفاع في معدل

التسهيلات الائتمانية المتعثرة يعد مؤشراً سلبياً، إذ يدل على عدم الدقة في اختيار العملاء المصرفيين الممنوحة لهم التسهيلات الائتمانية، كما يدل على انخفاض في الكفاءة الموجودة لدى البنك في تحصيل الديون منهم، و يدل نوعاً ما على فشل في السياسة الائتمانية لدى البنك.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك تراجع في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (-14.6%) و هذا مؤشر إيجابي، أما بعد الأزمة فقد ارتفع هذا المتوسط بمقدار (82.1%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج أن نسبة التسهيلات الغير عاملة قد ارتفعت في الفترة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية، و هذا مؤشر سلبي يدل على عدم الدقة في اختيار العملاء المصرفيين الممنوحة لهم التسهيلات الائتمانية، كما يدل على انخفاض في الكفاءة الموجودة لدى البنك في تحصيل الديون منهم، و يدل نوعاً ما على فشل في سياسة الائتمانية لدى البنك كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الدور التي لعبته الأزمة المالية العالمية و أسبابها بالتأثير السلبي على تعثر القروض الممنوحة و زيادة نسبة التعثر.

جدول (4-5)
المتوسطات الحسابية لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين

المتوسطات الحسابية	نسبة التسهيلات غير العاملة %	صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع %	صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات %	الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات %	السنة/النسبة
34.73	5.42	71.84	48.41	13.24	2007
36.54	4.63	76.01	53.1	12.4	2008
5.95	* 14.6-	5.8	9.7	-6.3	نسبة التراجع /تحسن خلال سنة الأزمة
33.97	8.43	67.74	47.3	12.42	2009
-25.94	**82.1	-10.90	-10.92	0.16	نسبة التراجع /تحسن بعد سنة الأزمة

*نسبة التسهيلات الغير عاملة: انخفاض النسبة بعد مؤشراً إيجابياً لذا تم احتساب النسبة كقيمة مطلقة لغايات احتساب الوسط الحسابي.

**نسبة التسهيلات الغير عاملة: ارتفاع النسبة بعد مؤشراً سلبياً لذا تم اخذ الإشارة السالبة لكي تدل على التراجع.

عند الرجوع إلى الجدول أعلاه للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة و الذي ينص على:

هل أثرت الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة ؟

إن مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين الممثلة بالنسب المالية كانت قد تراجعت بنسبة (25%) خلال فترة الأزمة المالية العالمية، و بمعنى آخر أن هناك نسبة واحدة من أصل أربعة قد تراجعت خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) وهي نسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات.

و باحتساب المتوسط الحسابي لكافة النسب خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008) يتبين لنا أن هناك تحسناً في مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين مجتمعة بما نسبته (5.95%).

و يتضح أيضاً أن هذه المؤشرات خلال السنة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية كانت قد تراجعت بنسبة (75%)، وبمعنى آخر أن هناك ثلاث نسب من أصل أربع قد تراجعت خلال السنة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية وهم على الترتيب من حيث التراجع:

1. صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع.

2. صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات.

3. نسبة التسهيلات الغير عاملة.

و باحتساب المتوسطات الحسابية لكافة النسب بعد الأزمة المالية العالمية أي سنة (2009) يتبين أن هناك تراجعاً في هذه المؤشرات مجتمعه بنسبة (-25.94%).

➤ (4-3) التحليل المالي لمؤشرات ودائع العملاء المصرفيين:

جدول (4-6)

مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين (نسبة إجمالي ودائع العملاء إلى مجموع الموجودات)

المتوسط حسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
69.49	67.42	54.15	79.99	71.58	74.33	2007
71.32	72.12	59.13	80	70.39	74.98	2008 (سنة الأزمة)
74.58	73.29	66.74	81.69	73.78	77.41	2009

يبين الجدول ن (4-6) نسبة إجمالي ودائع العملاء إلى مجموع الموجودات قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، و تعد هذه النسبة من النسب المهمة للبنك، حيث أنها تقيس مدى قدرة البنك على استقطاب العملاء المصرفيين متمثلاً ذلك باستقطاب الودائع المصرفية أي الحصول على التمويل الخارجي للبنك من خلال الودائع المتحصل عليها من العملاء المصرفيين.

و يجب على البنك أن يأخذ بعين الاعتبار استخدام هذه الودائع بكفاءة عالية لتحقيق الأرباح.

و أن الزيادة في هذه النسبة يعد مؤشراً ايجابياً يدل على زيادة مقدرة البنك على استقطاب ودائع العملاء و الحصول على التمويل الخارجي، و أن الانخفاض في هذه النسبة يعد مؤشراً سلبياً يدل على انخفاض قدرة البنك على استقطاب ودائع العملاء.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك ارتفاع في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (2.63%) و هذا مؤشر إيجابي، إما بعد الأزمة فقد ارتفع هذا المتوسط بمقدار (4.57%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج أن نسبة إجمالي ودائع العملاء إلى مجموع الموجودات قد ارتفعت خلال فترة اللازمة المالية العالمية و خلال الفترة التي تلتها، و هذا يعد مؤشراً ايجابياً يدل على زيادة مقدرة البنك على استقطاب ودائع العملاء و الحصول على التمويل الخارجي و ربما يعود السبب في زيادة نسبة الودائع

إلى أن الأزمة المالية العالمية كانت ذا تأثير سلبي واضح على الاستثمارات و على سوق الأسهم الأردنية مما دفع المستثمرين إلى التخفيف من درجة المخاطرة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

جدول (4-7)

مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين (نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء)

المتوسط حسابي	بنك الأردن الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
21.14	15.96	32.46	13.85	20.66	22.79	2007
20.73	16.09	33.48	12.95	19.82	21.33	2008 (سنة الأزمة)
19.42	18.28	27.86	12.41	19.65	18.9	2009

يبين الجدول أعلاه حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، وتعد هذه النسبة من النسب الهامة التي يرجع لها الأطراف المتعاملة مع البنك من أجل الدراية بمقدار الأمان المتوفر لهم، و كلما ارتفعت هذه النسبة كان مقدار الأمان المتوفر للعملاء مرتفعاً، حيث يعني هناك ارتفاع في نسبة الملكية و يكون ذلك مؤشراً إيجابياً بالنسبة للعملاء يفصح عن قدرة البنك على التغطية في حال تعثر أو إفلاس البنك، و العكس صحيح إذ كلما انخفضت هذه النسبة كان مقدار الأمان المتوفر للعملاء منخفضاً، حيث يعني هناك انخفاض في نسبة

الملكية و يكون ذلك مؤشراً سلبياً بالنسبة للعملاء يفصح عن عدم قدرة البنك على التغطية في حال تعثر أو إفلاس البنك.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك تراجع في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (-1.94%) و هذا مؤشر سلبي، أما بعد الأزمة فقد استمر التراجع لهذا المتوسط بمقدار (-6.32%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج أن نسبة التسهيلات الغير عاملة قد تراجعت خلال فترة الأزمة المالية العالمية و في الفترة التي تلتها، و يعد هذا مؤشراً سلبياً يدل على أن مقدار الأمان المتوفر للعملاء منخفض، و يعني هناك انخفاض في نسبة الملكية و هذا مؤشر سلبي بالنسبة للعملاء يفصح عن عدم قدرة البنك على التغطية في حال تعثر أو إفلاس البنك.

جدول (4-8)

مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين (نسبة النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع

المتوسط الحسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
68.19	60.16	76.29	68.49	57.05	78.96	2007
59.13	51.31	54.88	64.71	52.47	72.26	2008 (سنة الأزمة)
65.23	64.35	60.55	66.37	59.63	75.27	2009

يبين الجدول (4-8) نسبة (النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، وتعد هذه النسبة من النسب الهامة التي يرجع لها الأطراف المتعاملة مع البنك من أجل الدراية بمقدار الأمان المتوفر لهم، و كلما ارتفعت هذه النسبة كان مقدار الأمان المتوفر للعملاء مرتفع، حيث يعني توفر السيولة النقدية المطلوبة لتغطية السحوبات النقدية التي يطلبها عملاء البنك، و كلما انخفضت هذه النسبة كان مقدار الأمان المتوفر للعملاء منخفض، حيث يعني عدم توفر السيولة النقدية المطلوبة لتغطية السحوبات النقدية التي يطلبها عملاء البنك.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك تراجع في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (-13.29%) و هذا مؤشر سلبي، أما بعد الأزمة فقد ارتفع هذا المتوسط بمقدار (10.32%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج أن نسبة (النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت خلال الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية، و هذا مؤشر إيجابي يدل على أن مقدار الأمان المتوفر للعملاء مرتفع، و يعني توفر السيولة النقدية المطلوبة لتغطية السحوبات النقدية التي يطلبها عملاء البنك.

جدول (4-9)

مؤشرات ودائع المصرفيين (نسبة النقد + موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع

المتوسط حسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
0.47	0.42	0.54	0.47	0.4	0.52	2007
0.34	0.33	0.31	0.34	0.3	0.42	2008 (سنة الأزمة)
0.37	0.35	0.37	0.38	0.29	0.47	2009

يبين الجدول أعلاه نسبة (النقد + موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، وتعد هذه النسبة من النسب الهامة التي يرجع لها الإطراف المتعاملة مع البنك من أجل الدراية بمقدار الأمان المتوفر لهم، و كلما ارتفعت هذه النسبة كان مقدار الأمان المتوفر للعملاء مرتفعاً و هامش الراحة أيضاً، و كلما انخفضت هذه النسبة كان مقدار الأمان المتوفر للعملاء منخفضاً و هامش الراحة أيضاً.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك تراجع في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (-27.66%) و هذا مؤشر سلبي، أما بعد الأزمة فقد ارتفع هذا المتوسط بمقدار (8.82%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج أن نسبة (النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت

خلال الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية، و هذا يعد مؤشراً ايجابياً يدل على أن مقدار الأمان المتوفر للعملاء مرتفع و هامش الراحة أيضاً.

جدول (4-10)

المتوسطات الحسابية لمؤشرات ودائع العملاء المصرفيين

المتوسطات الحسابية	(النقد + موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع %	(النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع %	حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء %	إجمالي ودائع العملاء إلى مجموع الموجودات %	السنة/النسبة
39.82	0.47	68.19	21.14	69.49	2007
37.88	0.34	59.13	20.73	71.32	2008
-40.26	-27.66	-13.29	-1.94	2.63	نسبة التراجع /تحسن خلال سنة الأزمة
39.9	0.37	65.23	19.42	74.58	2009
3.48	8.82	10.32	-6.32	4.57	نسبة التراجع /تحسن بعد سنة الأزمة

عند الرجوع إلى الجدول أعلاه للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة الذي ينص على:

هل أثرت الأزمة المالية العالمية على مدخرات العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة؟

إن مؤشرات الودائع المصرفية الممتلئة بالنسب المالية كانت قد تراجعت بنسبة (75%) خلال فترة الأزمة المالية العالمية، و بمعنى آخر أن هناك ثلاث نسب

من أصل أربع قد تراجعت خلال هذه السنة وهم على الترتيب من حيث التراجع:

1. حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء.

2. (النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع.

3. (النقد+ موجودات مالية للمناجزة) إلى إجمالي الودائع.

و باحتساب المتوسط الحسابي لكافة النسب خلال فترة الأزمة المالية العالمية(2008) يتبين لنا أن هناك تراجعاً في مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين مجتمعة بما نسبته(40.26%-).

و يتضح أيضاً أن هذه المؤشرات خلال السنة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية كانت قد تراجعت بنسبة(25%)، وبمعنى آخر أن هناك نسبة من أصل أربع قد تراجعت خلال السنة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية وهي نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء.

و باحتساب المتوسطات الحسابية لكافة النسب بعد الأزمة المالية العالمية أي سنة (2009) يتبين أن هناك تحسناً في هذه المؤشرات مجتمعه بنسبة(3.48%).

➤ (4-4) التحليل المالي لمؤشرات الربحية المتحققة للبنوك:

جدول (4-11)

مؤشرات الربحية للبنوك (نسبة إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI)%)

المتوسط حسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
4.93	4.8	4.4	5.69	4.98	4.77	2007
4.8	5.66	4.29	5.12	4.43	4.52	2008 (سنة الأزمة)
4.64	5.51	4.21	4.97	4.24	4.27	2009

يبين الجدول أعلاه نسبة إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI) قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، وتعد هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في البنك، لذا تعتبر مؤشراً على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما تعتبر مؤشراً على مدى قدرة البنك على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددًا أساسياً لقرارات المستثمرين.

إن الارتفاع في معدل العائد على الاستثمار يدل على زيادة قدرة البنك على تعظيم عائد المستثمرين كما يدل على قدرة أداره البنك في إدارة الأموال المستثمرة بشكل كفاء، و أن الانخفاض في معدل العائد على الاستثمار يدل

على انخفاض قدرة البنك على تعظيم عائد المستثمرين كما يدل على ضعف إداره البنك في إدارة الأموال المستثمرة بشكل كفاء.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك تراجع في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (-2.64%) و هذا مؤشر سلبي، إما بعد الأزمة فقد استمر التراجع لهذا المتوسط بمقدار (-3.33%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج أن نسبة إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI) قد تراجعت خلال فترة الأزمة المالية العالمية و خلال الفترة التي تلتها، و هذا مؤشر سلبي يدل على انخفاض قدرة البنك على تعظيم عائد المستثمرين كما يدل على ضعف أدرة البنك في إدارة الأموال المستثمرة بشكل كفاء.

جدول (4-12)

مؤشرات الربحية للبنوك (نسبة صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل %)

المتوسط	البنك الأردني	بنك المال	بنك القاهرة	البنك التجاري	بنك الإسكان للتجارة	السنة/البنك
حسابي	الكويتي	الأردني	عمان	الأردني	والتمويل	
80.88	82.55	75.81	78.25	84.68	83.12	2007
91.04	82	90.12	91.25	98.76	93.08	2008 (سنة الأزمة)
87.16	79.43	91.9	87.42	90.97	86.08	2009

يبين الجدول اعلاه نسبة صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، و تقيس هذه

النسبة مدى مساهمة الفوائد و العمولات في الدخل الشامل للبنك، و هذه الفوائد و العمولات هي التي يحصل عليها البنك و يجنيها من عملائه، و تعتبر هذه العمولات و الفوائد جزء من الدخل التشغيلي للبنك، و هي متمثلة بالصافي الذي نصل إليه بعد طرح الفوائد و العمولات المدينة من الفوائد و العمولات الدائنة، و هذه النسبة تعد أيضاً مؤشراً أمان ذي أهمية للإطراف التي يتعامل معها البنك.

كلما كان المعدل لهذه النسبة مرتفعاً دل ذلك على أن الأداء التشغيلي للبنك مرتفع و هامش الأمان كذلك الأمر، و العكس صحيح فيما يتعلق بانخفاض معدل هذه النسبة حيث يعد الأداء التشغيلي للبنك و هامش الأمان منخفضات، و أيضاً يعني في حالة الانخفاض وجود خلل في إدارة البنك لأنشطته المختلفة و في إدارته لمصادر تمويله.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك تحسن في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (11.16%) و هذا مؤشر إيجابي، أما بعد الأزمة فقد كان هناك تراجع في المتوسط بمقدار (-4.26%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج إن نسبة صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل قد ارتفعت خلال فترة الأزمة المالية العالمية، و يعد هذا مؤشراً إيجابياً يدل على أن الأداء التشغيلي للبنك مرتفع و هامش الأمان كذلك الأمر.

جدول (4-13)

مؤشرات الربحية للبنوك (نسبة العائد على مجموع الموجودات (ROA)%)

المتوسط حسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
1.95	2.25	1.44	1.58	2.26	2.22	2007
1.74	2.38	1.55	1.39	1.49	1.87	2008 (سنة الأزمة)
1.13	2.1	0.12	1.46	0.88	1.09	2009

يبين الجدول أعلاه نسبة العائد على مجموع الموجودات (ROA) قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، وتعد نسبة العائد على الموجودات نسبة مرجعية تقيس مقدرة المبيعات على خلق (توليد) الربح قبل خصم الفوائد والضرائب، و يطلق عليها أيضاً تسمية معدل العائد على الأصول، حيث أن هذه النسبة تعبر عن العلاقة بين الربح و الأصول، و يتم من خلالها رصد كفاءة البنك في توليد الأرباح من الأصول.

إن الانخفاض في قيمة العائد على الموجودات يعد مؤشراً سلبياً يدل على عدم كفاءة البنك في توليد الأرباح من الأصول و عدم قدرته على تحقيق مستوى عال من الأرباح و يمكن أن يعود الانخفاض الحاصل في هذه النسبة إلى أحد الأسباب التالية:

- تدني مستوى إيرادات البنك (الإيرادات المتأتية من منح التسهيلات الائتمانية والإيرادات المتأتية من الودائع لأجل).
- زيادة تكلفة تقديم الخدمة.

و أن الزيادة في قيمة العائد على الموجودات يعد مؤشراً إيجابياً يدل على كفاءة البنك في توليد الأرباح من الأصول و يدل أيضاً على قدرت البنك على تحقيق مستوى عال من الإرباح.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك تراجع في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (-10.77%) و هذا مؤشر سلبي، إما بعد الأزمة فقد استمر التراجع لهذا المتوسط بمقدار (-35.06%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج أن نسبة العائد على مجموع الموجودات (ROA) قد تراجعت خلال الفترة الأزمة المالية العالمية (2008) وخلال الفترة التي تلتها، وهذا مؤشر سلبي يدل على عدم كفاءة البنك في توليد الأرباح من الأصول و عدم قدرته على تحقيق مستوى عال من الإرباح و يمكن أن يعود الانخفاض الحاصل في هذه النسبة إلى أحد الأسباب التالية:

- تدني مستوى إيرادات البنك (الإيرادات المتأتية من منح التسهيلات الائتمانية والإيرادات المتأتية من الودائع لأجل).
- زيادة تكلفة تقديم الخدمة.

جدول (4-14)

مؤشرات الربحية للبنوك (معدل دوران الأصول) (بالمرة)

المتوسط حسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
1.44	0.082	0.086	0.081	0.084	6.89	2007
0.35	0.086	0.081	0.075	0.078	1.41	2008 (سنة الأزمة)
1.25	0.079	0.077	0.071	0.074	5.95	2009

يبين الجدول أعلاه نسبة معدل دوران الأصول (بالمرة) قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، و تلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الأخرى و تتأثر بكل منها، و تعتبر من أشمل مقاييس الكفاية بحكم كونها مؤشراً لقدرة الاستثمارات في الموجودات على تحقيق المبيعات، أي إنتاجية هذه الأصول.

و تشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في استعمال جميع الموجودات لتحقيق هدفها في المبيعات، و ليس هناك معدل نمطي يمكن استخدامه للحكم على معدلات الدوران لدى مختلف المؤسسات، بل يختلف هذا المعدل من صناعة إلى أخرى باختلاف طول فترة الدورة الإنتاجية، و نوعية المنتج، و كذلك درجة الكثافة الرأسمالية.

إن الانخفاض في معدل دوران الأصول يعد مؤشراً سلبياً قد يعتبر دليلاً على عدم استغلال الأصول بكفاءة، أو عدم تحقيق البنك لمستوى المبيعات المطلوب

أو زيادة لا لزوم لها في الاستثمار، وأن الارتفاع في هذا المعدل يدل على كفاءة في المبيعات، أو نقص في الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لها.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك تراجع في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (-75.69%) و هذا مؤشر سلبي، إما بعد الأزمة فقد شهد هذا المتوسط تحسن بمقدار (257.14%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج إن نسبة معدل دوران الأصول (بالمرة) قد تحسنت خلال السنة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية، و هذا يدل على الكفاءة في الإيرادات، أو نقص في الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لها.

جدول (4-15)

مؤشرات الربحية للبنوك (حافة مجمل الربح)

المتوسط الحسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
61.59	58.87	50.83	70.43	58.82	69.01	2007
112.98	63.55	52.46	68.18	56.59	319.56	2008 (سنة الأزمة)
64.98	72.1	54.44	70.08	56.64	71.62	2009

يبين الجدول أعلاه نسبة حافة مجمل الربح قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، و تلخص هذه النسبة مقدرة المنشأة على

تحقيق الأرباح من النشاط الرئيسي كمنح القروض و ضمان الودائع، و كما أنها تظهر مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للفوائد على التسهيلات الممنوحة أو الزيادة في سعر الفوائد على الودائع، كما يمكن أن تكون من ضمن الظروف الصعبة ارتفاع نفقات تقديم الخدمات و هبوط حجم الإيرادات.

و أن الارتفاع في حافة مجمل الربح يعد مؤشراً إيجابياً يدل على قدرة البنك على تحقيق الأرباح من نشاطه الرئيسي، و أن الانخفاض في حافة مجمل الربح يعد مؤشراً سلبياً يدل على فشل المنشأة في تحقيق أرباحها من النشاط الرئيسي.

و عند الرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك تحسن في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (38.44%) و هذا مؤشر إيجابي، أما بعد الأزمة فقد شهد هذا المتوسط تراجع بمقدار (-42.49%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج أن حافة مجمل الربح قد تحسنت خلال سنة الأزمة المالية العالمية، و هذا يعد مؤشراً إيجابياً يدل على قدرة البنك على تحقيق الأرباح من نشاطه الرئيسي.

جدول (4-16)
مؤشرات الربحية (حافة الربح التشغيلي)

المتوسط حسابي	البنك الأردني الكويتي	بنك المال الأردني	بنك القاهرة عمان	البنك التجاري الأردني	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السنة/البنك
32.61	38.73	22.63	28.73	28.33	44.65	2007
59.1	37.23	25.07	24.72	23.41	185.08	2008 (سنة الأزمة)
22.42	36.97	5.37	27.69	15.31	26.74	2009

يبين الجدول أعلاه نسبة تظهر نسبة حافة الربح التشغيلي قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية للبنوك التجارية عينة الدراسة، و تظهر نسبة حافة الربح التشغيلي مقدرة المنشأة على توليد الأرباح قبل الفوائد و الضرائب، و البعض يفضل هذه النسبة عن النسب الأخرى وذلك لتوضيح مقدرة المنشأة على مواجهة الظروف التي قد تتغير في حياتها، مثل هبوط السعر السوقي للفوائد أو الزيادة في سعر الفوائد على الودائع أو ارتفاع نفقات تقديم الخدمات و هبوط حجم المبيعات.

و أن الارتفاع في نسبة حافة الربح التشغيلي يعد مؤشراً إيجابياً يدل على مقدرة البنك على تحقيق الأرباح قبل الضرائب من أنشطته، و إن الانخفاض في حافة الربح يعد مؤشراً سلبياً يدل على انخفاض قدرة البنك على توليد أرباحه من أنشطته التشغيلية.

و عند الرجوع إلى الجدول (4-16) نلاحظ ما يلي:

لقد كان هناك تحسن في المتوسط الحسابي للبنوك عينة الدراسة لهذه النسبة خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) بمقدار (81.23%) و هذا مؤشر ايجابي، أما بعد الأزمة فقد شهد هذا المتوسط تراجع بمقدار (-62.06%) الأمر الذي يقودنا لاستنتاج أن حافة الربح التشغيلي قد تحسنت خلال سنة الأزمة المالية العالمية، و يعد هذا مؤشراً إيجابياً يدل على مقدرة البنك على تحقيق الإرباح قبل الضرائب من أنشطته الرئيسية.

جدول (4-17)

مؤشرات الربحية للبنوك (المتوسطات الحسابية لمؤشرات الربحية للبنوك)

المتوسطات الحسابية	حافة الربح التشغيلي %	حافة مجمل الربح %	معدل دوران الأصول (بالمرة)	العائد على مجموع الموجودات (ROA) %	صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي الدخل %	إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI) %	السنة/النسبة
30.57	32.61	61.59	1.44	1.95	80.88	4.93	2007
45	59.1	112.98	0.35	1.74	91.04	4.8	2008
41.73	81.23	38.44	-75.69	-10.77	11.16	-2.64	نسبة التراجع /تحسن خلال سنة الأزمة
30.26	22.42	64.98	1.25	1.13	87.16	4.64	2009
109.94	-62.06	-42.49	257.14	-35.06	-4.26	-3.33	نسبة التراجع /تحسن بعد سنة الأزمة

عند الرجوع إلى الجدول (17-4) لإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة الذي ينص على:

هل أثرت الأزمة المالية العالمية على الربحية في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة؟

إن مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الممثلة بالنسب المالية كانت قد تراجعت بنسبة (50%) خلال فترة الأزمة المالية العالمية، و بمعنى آخر أن هناك ثلاث نسب من أصل ست قد تراجعت خلال سنة الأزمة المالية العالمية (2008) وهم على الترتيب من حيث التراجع:

1. إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI).

2. العائد على مجموع الموجودات (ROA).

3. معدل دوران الأصول (بالمرة).

و باحتساب المتوسط الحسابي لكافة النسب خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008) يتبين لنا أن هناك تحسناً في مؤشرات الربحية في البنوك التجارية مجتمعة بما نسبته (41.73%).

و يتضح أيضاً أن هذه المؤشرات خلال السنة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية كانت قد تراجعت بنسبة (-83.3%) ، وبعنى آخر أن هناك خمس نسب من أصل ست قد تراجعت خلال السنة التي تلت سنة الأزمة المالية العالمية وهم على الترتيب من حيث التراجع:

1. إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI).

2. صافي الفوائد والعمولات إلى إجمالي الدخل.

3. العائد على مجموع الموجودات (ROA).

4. حافة مجمل الربح.

5. حافة الربح التشغيلي.

و باحتساب المتوسطات الحسابية لكافة النسب بعد الأزمة المالية العالمية أي سنة (2009) يتبين أن هناك تحسناً في هذه المؤشرات مجتمعه بنسبة (109.94%).

➤ (4-5) اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا تؤثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين، وبصورة أكثر تحديداً؛ لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية والمتمثلة في أية تغيرات ذات دلالة إحصائية على مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين المختلفة.

للإجابة عن هذه الفرضية؛ تم إجراء اختبار (Z) للمقارنة بين أداء البنوك قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية على مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين (نسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات، نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع، و نسبة التسهيلات الغير عاملة) ويبين الجدول رقم (4-18) المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لتعثر العملاء المصرفيين، كما يبين الجدول (4-19)

النتائج الإحصائية المرتبطة بهذه الفرضية:

جدول (4-18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السنة	المؤشر
1.22	13.24	2007	الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات
0.97	12.40	2008	
0.37	12.42	2009	
8.05	48.42	2007	نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات
9.02	53.06	2008	
6.45	47.26	2009	
20.12	71.84	2007	نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع
20.00	76.01	2008	
19.20	67.74	2009	
4.21	5.42	2007	نسبة التسهيلات الغير عاملة
3.09	4.63	2008	
4.41	8.43	2009	

يتضح من هذا الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين، وللتأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المتوسطات الحسابية لمؤشرات تعثر العملاء المصرفيين (نسبة الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات، نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع، نسبة التسهيلات الغير عاملة) على

مدار السنوات (2007-2008)، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وبين

الجدول (4-19) النتائج المرتبطة في ذلك:

جدول (4-19)

نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في مؤشرات تعثر العملاء المصرفيين تبعاً لمتغير الأزمة المالية.

نتيجة الاختبار	الدلالة	اختبار (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المؤشر
قبول	0.30	1.34	1.15	2	2.30	بين المجموعات	الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات
			0.86	12	10.29	داخل المجموعات	
			-	14	12.59	المجموع	
قبول	0.49	0.75	47.10	2	94.19	بين المجموعات	نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات
			62.63	12	751.54	داخل المجموعات	
				14	845.73	المجموع	
قبول	0.81	0.22	85.49	2	170.99	بين المجموعات	نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع
			391.11	12	4693.35	داخل المجموعات	
				14	4864.33	المجموع	
قبول	0.31	1.29	20.08	2	40.16	بين المجموعات	نسبة التسهيلات الغير عاملة
			15.61	12	187.28	داخل المجموعات	
				14	227.44	المجموع	

يتضح من هذا الجدول أن الفروق بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى

الدلالة الإحصائية، حيث أن قيمة (F) الإحصائية بلغت (1.34، 0.75، 0.22)،

1.29) لمؤشرات (الفوائد الدائنة إلى صافي التسهيلات، نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع، نسبة التسهيلات الغير عاملة) بالترتيب، إذ إن جميع قيم (F) الإحصائية لم تكن دالة عند مستوى دلالة (0.05%) فاقبل، لذا لا يوجد هناك تأثير للأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين.

فعلى الرغم من أن الأزمة المالية العالمية من الطبيعي أن تكون لها التأثير على عمليات سداد العملاء المصرفيين للقروض الممنوحة لهم، إلا أن النتائج أظهرت العكس إذ لم تؤثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين، و ذلك عائد إلى السياسة الحكيمة في منح التسهيلات الائتمانية التي انتهجتها البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، من حيث اختيار العميل أو دراسة و تحليل قدرته المالية على السداد، ولذلك في ضوء النتائج السابقة تم قبول الفرضية العدمية الأولى وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

تمتلك الأزمة المالية العالمية القدرة في التأثير على تعثر العملاء المصرفيين.

الفرضية الثانية: لا تؤثر الأزمة المالية العالمية على مستوى مدخرات العملاء المصرفيين، وبصورة أكثر تحديداً؛ لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية والمتمثلة في أية تغيرات ذات دلالة إحصائية على مؤشرات مدخرات العملاء المصرفيين.

للإجابة على هذه الفرضية؛ تم إجراء اختبار (F) للمقارنة بين أداء البنوك قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية على مؤشرات مدخرات العملاء المصرفيين

(إجمالي ودائع العملاء إلى مجموع الموجودات، حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء، (النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع، (النقد+ موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع)، ويبين الجدول رقم (4-20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات مدخرات العملاء المصرفيين ، كما يبين الجدول(4-21)النتائج الإحصائية المرتبطة بهذه الفرضية:

جدول (4-20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات مدخرات العملاء المصرفيين.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السنة	المؤشر
9.72	69.49	2007	إجمالي ودائع العملاء إلى مجموع الموجودات
7.73	71.32	2008	
5.53	74.58	2009	
7.26	21.14	2007	حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء
7.84	20.73	2008	
5.52	19.42	2009	
9.62	68.19	2007	(النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع
9.04	59.13	2008	
6.25	65.23	2009	
0.06	0.47	2007	(النقد + موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع
0.05	0.34	2008	
0.06	0.37	2009	

يتضح من هذا الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات مدخرات العملاء المصرفيين، و للتأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المتوسطات الحسابية لمؤشرات ودائع العملاء المصرفيين(إجمالي ودائع

العملاء إلى مجموع الموجودات، حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء، (النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع، (النقد+ موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع)، على مدار السنوات(2007-2008)، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، ويبين الجدول(4-21) النتائج المرتبطة في ذلك:

جدول (4-21)

نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في مؤشرات مدخرات العملاء تبعاً لمتغير الأزمة المالية.

المؤشر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار (F)	مستوى الدلالة	نتيجة الاختبار
إجمالي ودائع العملاء إلى مجموع الموجودات	بين المجموعات	66.42	2	33.21	0.54	0.60	قبول
	داخل المجموعات	738.81	12	61.57			
	المجموع	805.23	14	-			
حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء	بين المجموعات	8.11	2	4.06	0.08	0.92	قبول
	داخل المجموعات	578.88	12	48.24			
	المجموع	586.99	14	-			
(النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع	بين المجموعات	213.67	2	106.83	1.50	0.26	قبول
	داخل المجموعات	853.52	12	71.13			
	المجموع	1067.18	14	-			
(النقد+ موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع	بين المجموعات	0.05	2	0.02	6.77	0.01	رفض
	داخل المجموعات	0.04	12	0.00			
	المجموع	0.09	14	-			

يتضح من الجدول (4-21) أن الفروق بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، حيث أن قيمة (F) الإحصائية بلغت (0.54، 0.08، 1.50، 6.77) لمؤشرات (إجمالي ودائع العملاء إلى مجموع الموجودات، حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء، (النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع) بالترتيب، إذ إن جميع قيم (F) الإحصائية لم تكن دالة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل لذا لا يوجد هناك تأثير للأزمة المالية العالمية على مؤشرات (إجمالي ودائع العملاء إلى مجموع الموجودات، حقوق المساهمين إلى إجمالي ودائع العملاء، (النقد+الاستثمارات) إلى إجمالي الودائع) أما مؤشر (النقد+ موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع فنلاحظ أن قيمة (F) الإحصائية له بلغت (6.77) وهي قيمة دالة عند مستوى (0.05) فأقل، ولتحديد موقع الفروق الدالة تم إجراء اختبار شافية للمقارنات البعدية والذي تظهر نتائجه بالجدول من الجدول (4-22).

جدول (4-22)

نتائج اختبار شافية للمقارنات البعدية لنسبة (النقد+ موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع

النسبة	السنة/السنة	2007	2008	2009
(النقد+ موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع	2007	-	*0.13	*0.10
	2008	-	-	-0.03
	2009	-	-	-

*الفرق دال عند مستوى دلالة (0.05) فأقل، و ذلك يعني تراجع بالنسبة.

يتضح من الجدول أعلاه مؤشر (النقد+ موجودات مالية للمتاجرة) إلى إجمالي الودائع، حيث أن حجم النقد إلى إجمالي الودائع كان أعلى في سنة (2007)

مقارنة بسنة (2008)، كذلك فقد كان إجمالي الودائع أعلى في سنة (2007) مقارنة بسنة (2009) والتي انخفضت إلى أدنى مستوياتها، ولم تظهر النتائج وجود إي فرق دال بين سنتين (2008) و (2009).

فعلى الرغم من أن الأزمة المالية العالمية من الطبيعي أن تكون لها التأثير على مدخرات العملاء المصرفيين، إلا أن النتائج أظهرت العكس إذ لم تؤثر الأزمة المالية العالمية على مدخرات العملاء المصرفيين، إذ إن زيادة الاهتمام بالجوانب النظرية، وزيادة التركيز على التخطيط المستقبلي و القراءة الصحيحة لواقع السوق المالي وهذا ما حدث في البنوك التجارية الأردنية أدى إلى أن يكون تأثير الأزمة المالية العالمية محدوداً على مدخرات العملاء المصرفيين، و نلاحظ من الجدول رقم (21-4) أنه تم قبول الفرضية العدمية بنسبة (75%)، أي انه تم قبول الفرضية العدمية لثلاثة مؤشرات من أصل أربعة لمؤشرات مدخرات العملاء المصرفيين، ولذلك في ضوء النتائج السابقة تم قبول الفرضية العدمية الثانية ورفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

تمتلك الأزمة المالية العالمية القدرة في التأثير على مدخرات العملاء المصرفيين.

الفرضية الثالثة: لا تؤثر الأزمة المالية العالمية على مستوى الإرباح المحققة للبنوك ، وبصورة أكثر تحديداً؛ لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء

البنوك قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية والمتمثلة في أية تغيرات ذات دلالة إحصائية على مؤشرات الربحية المحققة للبنوك.

للإجابة عن هذه الفرضية؛ تم إجراء اختبار (F) للمقارنة بين أداء البنوك قبل و خلال وبعد الأزمة المالية العالمية على مؤشرات الإرباح المحققة للبنوك (إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI) %، نسبة صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل %، نسبة العائد على مجموع الموجودات (ROA) %، معدل دوران الأصول (بالمرة)، حافة مجمل الربح، حافة الربح التشغيلي) ويبين الجدول رقم (4-23) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات الربحية المحققة للبنوك ، كما يبين الجدول (4-24) النتائج الإحصائية المرتبطة بهذه الفرضية:

جدول (4-23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات الأرباح المحققة للبنوك.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السنة	المؤشر
0.48	4.93	2007	إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI) %
0.57	4.80	2008	
0.58	4.64	2009	
3.70	80.88	2007	نسبة صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل %
6.05	91.04	2008	
4.95	87.16	2009	
0.40	1.95	2007	نسبة العائد على مجموع الموجودات (ROA) %
0.40	1.74	2008	
0.73	1.13	2009	
3.04	1.44	2007	معدل دوران الأصول (بالمرة)
0.59	0.35	2008	
2.63	1.25	2009	
8.12	61.59	2007	حافة مجمل الربح
116.15	112.07	2008	
8.68	64.98	2009	
8.88	32.61	2007	حافة الربح التشغيلي
70.65	59.10	2008	
12.24	22.42	2009	

يتضح من هذا الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات الأرباح المحققة للبنوك، و للتأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المتوسطات الحسابية لمؤشرات الأرباح المحققة للبنوك (إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI) %، نسبة صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل %، نسبة العائد على مجموع الموجودات (ROA) %، معدل دوران الأصول (بالمرة)، حافة مجمل الربح، حافة الربح التشغيلي)، على مدار السنوات (2007-2008)، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، ويبين الجدول (4-24) النتائج المرتبطة في ذلك:

جدول (4-24)

نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف في مؤشرات الإرباح المتحققة للبنوك تبعاً لمتغير الأزمة المالية

نتيجة الاختبار	الدلالة	اختبار (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المؤشر
قبول	0.71	0.35	0.10	2	0.21	بين المجموعات	إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI) %
			0.30	12	3.57	داخل المجموعات	
			-	14	3.78	المجموع	
رفض	0.02	5.27	131.42	2	262.85	بين المجموعات	نسبة صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل %
			24.93	12	299.21	داخل المجموعات	
			-	14	562.06	المجموع	
قبول	0.08	3.16	0.90	2	1.81	بين المجموعات	نسبة العائد على مجموع الموجودات (ROA) %
			0.29	12	3.44	داخل المجموعات	
			-	14	5.25	المجموع	
قبول	0.74	0.31	1.71	2	3.42	بين المجموعات	معدل دوران الأصول (بالمرة)
			5.51	12	66.10	داخل المجموعات	
			-	14	69.52	المجموع	
قبول	0.44	0.88	3980.78	2	7961.56	بين المجموعات	حافة مجمل الربح
			4544.12	12	54529.50	داخل المجموعات	
			-	14	62491.05	المجموع	
قبول	0.39	1.03	1792.90	2	3585.79	بين المجموعات	حافة الربح التشغيلي
			1739.82	12	20877.84	داخل المجموعات	
			-	14	24463.63	المجموع	

يتضح من الجدول (4-24) أن الفروق بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، حيث أن قيمة (F) الإحصائية (0.35، 3.16، 0.31، 0.88، 1.03) لمؤشرات (إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI) %، نسبة العائد على مجموع الموجودات (ROA) %، معدل دوران الأصول (بالمرة)، حافة مجمل الربح، حافة الربح التشغيلي)) بالترتيب، حيث أن جميع قيم (F) الإحصائية لم تكن دالة عند مستوى (0.05) فأقل، لذا لا يوجد هناك تأثير للأزمة المالية العالمية على مؤشرات الربحية لدى البنوك (إجمالي الدخل إلى إجمالي الموجودات (ROI) %، نسبة العائد على مجموع الموجودات (ROA) %، معدل دوران الأصول (بالمرة)، حافة مجمل الربح، حافة الربح التشغيلي).

أما مؤشر (نسبة صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل) % فنلاحظ أن قيمة (f) الإحصائية له بلغت (5.27) وهي قيمة دالة عند مستوى (0.05) فأقل، ولتحديد موقع الفروق الدالة تم إجراء اختبار شافية للمقارنات البعدية والذي تظهر نتائجه بالجدول (4-25).

جدول (4-25)

نتائج اختبار شافية للمقارنات البعدية لنسبة (صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل)

2009	2008	2007		
-6.28	-10.16*	-	2007	نسبة صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل %
3.88	-	-	2008	
-	-	-	2009	

*الفرق دال عند مستوى دلالة (0.05) فأقل، و ذلك يعني تراجع بالنسبة.

من الجدول (4-25) يتضح بأن نسبة صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل % ارتفع بشكل حاد خلال العام (2008) مقارنة في العام (2007)، أما مقارنة في عام (2009) فنلاحظ أن الفروق لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، كما تبين من الجدول بأن نسبة صافي الفوائد و العمولات إلى إجمالي الدخل % لم تبلغ الفروق بينها بين عامي (2008) و عام (2009) مستوى الدلالة الإحصائية.

فعلى الرغم من أن الأزمة المالية العالمية من الطبيعي أن تكون لها التأثير على مستوى الأرباح المحققة للبنوك ، إلا أن النتائج أظهرت العكس إذ لم تؤثر الأزمة المالية العالمية على مستوى الأرباح المحققة للبنوك ، إذ إن البنوك التجارية العالمية اتبعت سياسة التحكم المفرط في شروط منح الائتمان الأمر الذي أدى إلى التأثير بشكل سلبي على أرباحها، بينما في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة اتبعت سياسات معتدلة و مراعية للوضع الاقتصادي العالمي ، و نلاحظ من الجدول رقم (4-24) أنه تم قبول الفرضية العدمية بنسبة (83%)، أي أنه تم قبول الفرضية العدمية لخمس مؤشرات من أصل ستة مؤشرات من مؤشرات الأرباح المتحققة للبنوك، ولذلك في ضوء النتائج تم قبول الفرضية العدمية الثالثة ورفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

تمتلك الأزمة المالية العالمية القدرة في التأثير مستوى الأرباح المحقق للبنوك.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

• المحتوى:

➤ (5-1) نتائج الدراسة

➤ (5-2) التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

➤ (5-1) نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهومي الأزمة المالية العالمية و تعثر العملاء المصرفيين ، والتعرف على الآثار المترتبة للأزمة المالية العالمية على البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، كما هدفت إلى بيان أثر هذه الأزمة على مؤشرات تعثر العملاء و مؤشرات ودائع العملاء المصرفيين، و على مستوى الأرباح المتحقق للبنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة.

و لقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام(2008) كان من أسبابها الرئيسية التراكم للأخطاء و السياسات المالية نتيجة لغياب الدور الرقابي متزامناً مع غياب الأخلاقيات المهنية، وعلى ضوء التحليل الإحصائي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد هناك تأثير للأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، و يتضح ذلك من نتائج اختبار (F) الواردة في جدول رقم(4-19) من الفصل السابق، حيث أن لموضوع التحليل المالي وقراءة الوضع السوقي الدور الكبير في تخطي الكثير من البنوك التجارية الأردنية لأثر الأزمة المالية العالمية على تعثر العملاء

المصرفيين، وبهذا تقبل الفرضية العدمية الأولى وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

تمتلك الأزمة المالية العالمية القدرة في التأثير على تعثر العملاء المصرفيين.

2. لا يوجد هناك تأثير للأزمة المالية العالمية على مدخرات العملاء المصرفيين في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، و يتضح ذلك من نتائج اختبار (F) الواردة في جدول رقم (21-4) من الفصل السابق، فبرغم أن للأزمة المالية العالمية أثراً سلبياً على وضع البنوك العالمية و على مستقبل ودائعها و مدخراتها المصرفية المتأتية من العملاء، و كذلك على المجتمع و اقتصاديات الدول ككل، إلا أنه إذا زاد الاهتمام بالجوانب النظرية، و زاد التركيز على التخطيط المستقبلي و القراءة الصحيحة لواقع السوق المالي فإن نتائج الأزمة المالية العالمية سوف تكاد تكون محدودة على البنوك، وهذا ما حدث في البنوك التجارية الأردنية حيث ركزت على الأمور الأنفة فكان الأثر محدود عليها مقارنة بالآثار الكارثية للأزمة المالية العالمية على ودائع البنوك التجارية العالمية، وبهذا تقبل الفرضية العدمية الثانية وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:

تمتلك الأزمة المالية العالمية القدرة في التأثير على مدخرات العملاء المصرفيين.

3. لا يوجد هناك تأثير للأزمة المالية العالمية على مؤشرات الربحية لدى البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، و يتضح ذلك من نتائج اختبار (F) الواردة في جدول رقم (4-24) من الفصل السابق، إذ إن البنوك التجارية العالمية اتبعت سياسة التحكم المفرط في شروط منح الائتمان الأمر الذي أدى إلى التأثير بشكل سلبي على أرباحها، بينما في البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة اتبعت سياسات معتدلة و مراعية للوضع الاقتصادي العالمي، لذا لا يوجد هناك تأثير للأزمة المالية العالمية على مؤشرات الربحية لدى البنوك.

وبهذا تقبل الفرضية العدمية الثالثة وترفض الفرضية البديلة لها التي تنص على:
تمتلك الأزمة المالية العالمية القدرة في التأثير على مستوى الأرباح المتحققة للبنوك.

➤ (5-2) التوصيات:

- بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ فإن الباحث يوصي بما يلي:
- انتهاج سياسات ائتمانية سليمة في منح القروض و التسهيلات الائتمانية في كل الأوقات وخصوصاً في أوقات الأزمات الاقتصادية العالمية.

- دعوة مجالس الإدارة في القطاع المصرفي إلى البعد عن المبالغة في سياسة التحفظ، مثل: جدولة القروض المتراكمة و تخفيض أسعار الفائدة للمقترضين.
- وضع إستراتيجية يتم من خلالها مراقبة محفظة الائتمان ومتابعة الائتمان بعد منحه للعملاء، و العمل على انتقاء النموذج التحليلي الذي يمكن إدارة الائتمان من استقرار حالة العميل ورصد احتمالات التعثر لديه.
- الاستمرار في متابعة الديون المتعثرة لأن إهمالها يؤدي إلى خسارة المصرف خسارة كبيرة وبالتالي إضعاف مركزه المالي.
- تفعيل دور الرقابة المالية في القطاع المصرفي من قبل البنك المركزي لضمان الابتعاد عن أي ممارسات خاطئة أو مخالفات.
- يجب على الإدارات في البنوك أن لا تفكر فقط في كيفية رفع مستوى كفاءة الأداء، بل التفكير كذلك و بجدية في كيفية التعرف على التعثر المالي في مراحل الأولى وذلك لمواجهة مخاطره و التغلب عليه في حينها.

• قائمة المراجع :

➤ المراجع العربية:

❖ الكتب:

1. أرنولد، دانيال (1992). تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم. ترجمة عبد الأمير شمس الدين. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. ط1.
2. البنك المركزي الأردني (2000). تعليمات تصنيف التسهيلات و إعداد المخصصات. رقم (2000/1).
3. الحسيني، عرفات تقي (1999). التمويل الدولي، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر.
4. خضيري، محسن احمد (1996). إدارة الأزمات. الإسكندرية: مكتبة مدبولي. ط1.
5. خضيري، محسن احمد (1997). الديون المتعثرة "الظاهرة ، الأسباب ، العلاج". القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع ، ط 1.
6. رمضان، زياد سليم، و جودة، محفوظ احمد (1996). إدارة البنوك، ط2، عمان: دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
7. الزبيدي ، حمزة محمود (2000). إدارة المصارف: إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان، ط1، عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.

8. سلطان ، محمد سعيد (2005). إدارة البنوك. الإسكندرية، ط1، جمهورية مصر العربية، دار الجامعة الجديدة.
9. شبيب، دريد (2009). الإدارة المالية المعاصرة، ط 2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
10. الشماع، خليل محمد (2005). أساسيات العمل المصرفي، الأكاديمية العربية المصرفية للعلوم المالية والمصرفية، عمان: المكتبة الوطنية.
11. عبد الحفيظ، السيد بدوي (1996). إدارة الأسواق المالية "نظرة معاصر". القاهرة: دار الفكر العربي. ط1.
12. عبد الحميد، عبد اللطيف (2000). البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها. الإسكندرية: الدار الجامعية ، ط1.
13. عبد الله، خالد أمين (2003). الـديون المتعثرة و المشكوك في تحصيلها، مادة تدريبية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان: المكتبة الوطنية.
14. عبد الله، خالد أمين، الطراد، إسماعيل إبراهيم (2006). إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. عمان : دار وائل للنشر و التوزيع، ط1.
15. عبد النبي، محمد احمد (2010). الرقابة المصرفية، ط1، عمان: دار زمزم للنشر و التوزيع.
16. عقل، مفلح (1988). مقدمة في الإدارة المالية. عمان: نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية. ط1.

17. فريد، نصر أبو الفتوح (2009). **الرهن العقاري و الأزمة المالية العالمية**. المؤتمر السنوي الثالث عشر " الجوانب القانونية و الاقتصادية للازمة العالمية". للفترة (1-2 ابريل 2009). جامعة المنصوره.
18. قنطجبي، سامر مظهر (2008). **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، ط1، دمشق: دار النهضة، ص32.
19. أبو الفتوح، نصر (2009). **الرهن العقاري و الأزمة المالية العالمية**. المؤتمر السنوي الثالث عشر " الجوانب القانونية و الاقتصادية للازمة العالمية". للفترة (1-2 ابريل 2009). جامعة المنصوره.
20. محسن، أبو عوض (2003). **إدارة التحصيل و القروض المتعثرة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، دمشق، سوريا.
21. محمد، منير، و إسماعيل، إسماعيل، و نور، عبد الناصر (2005). **التحليل المالي "مدخل صناعة القرار"**، ط1، عمان: دار وائل للنشر.
22. محي الدين، عمرو (2000). **أزمة النمر الأسبوية**، ط1، القاهرة: دار الشرق للنشر، ص(180-181).
23. مطر، محمد (2010). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط3، عمان: دار وائل للنشر.
24. النعيمي، عدنان، و التميمي، ارشد (2008). **التحليل و التخطيط المالي: اتجاهات معاصره**، ط1، عمان: دار اليازوري العميلة للنشر والتوزيع.

25. النعيمي، محمد، و البياتي، عبدالجبار، و خليفة، غازي (2009). طرق و مناهج البحث العلمي، ط1، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

❖ الرسائل الجامعية:

26. البرعصي، نجيب (2005). معالجة لظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية الليبية. (أطروحة دكتوراه غير منشوره). الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

27. الجنيدي، قاسم محمد (2007). التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي. (رسالة ماجستير غير منشوره). الجامعة الأردنية.

28. الخطيب، منال (2004). تكلفة الائتمان المصرفي و قياس مخاطره "بالتطبيق على احد المصارف التجارية السورية". (رسالة ماجستير غير منشوره). جامعة حلب.

29. ربحي، شذى (2010). اثر وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان "دراسة اختباريه". (رسالة ماجستير غير منشوره). جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

30. العتوم، شفيق، والعاروري، فتحي (2000). الأساليب الإحصائية، ط1. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

31. العمرات، عبد الله احمد (2003).**التعثر في التسهيلات المصرفية.** (

رسالة ماجستير غير منشوره). الجامعة الأردنية.

32. عناية، زاهر (2000). **دور المصارف التجارية في الاقتصاد الوطني:**

دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري خلال الفترة (1992-

1998)، رسالة ماجستير غير منشورة.

33. اللحام، أيمن إسحاق (2006).**العوامل الداخلية المحددة لقرار منح**

التسهيلات الائتمانية. (رسالة ماجستير غير منشوره). الجامعة الأردنية.

• **ثالثاً: التقارير والأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات و**

المجلات العلمية:

34. البرقاوي، نبيل (2006).**دورة الودائع و الخدمات المصرفية. برنامج**

تدريب الموظفين الجدد(بنك الاسكان)، العدد(1).

35. السعايده، منصور (1999).**أثر الاندماج على أداء شركات التأمين**

الأردنية. **المجلة العربية للمحاسبة.** المجلد 3، (1)، مايو، ص(10-15).

36. علي، عبد المنعم السيد ، الجنابي، هيل (1992). **الاقتصاد السياسي**

للتضخم في العراق خلال الفترة(1988-1992). مجلة بحوث اقتصادية

عربية، العدد(1).

37. ملدر، كريستيان (2002). عين العاصفة يدفع الطابع الجديد للزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الرقابة و تدابير الحل، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 39، العدد 4، ص 6.

❖ المراجع الإلكتروني:

38. الحسن، علي اسعد (2007). تعريف الأزمة الاقتصادية العالمية.

(On line) available:

<http://www.bramjhome.com/vb/showthread.php?t=2709&p=1>

39. ریحان، الشریف (2006). التعثر المالي : المراحل، الأسباب والطرق، وإجراءات المعالجة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، ص 15.

(On line) available:

www.ulum.n/b133.htm

40. علوش، إبراهيم (2008). مقالة بعنوان " نحو الفهم منهجية للأزمة المالية الدولية.

(On line) available:

<http://aljazeera.net/NR/exeres/81912fe8-ca6c-4B4A-8FBD-C7A0EF377F67.htm#0>

41. الفارس، محمد (2009). مقالة بعنوان "أمريكا والعالم على وقع ثلاث كسادات اقتصادية كبرى (1)", الموقع العالمي للأزمة المالية.

(On line) available:

<http://www.alzmah.com/archives/683#more-683>

42. الحسين، محمد (2010). مقال بعنوان الأزمة المالية المعاصرة.

(On line) available:

www.modon.org/index.php?act=print&client=word&f=13&t=4577consulte/e10/11/2008

43. السنونسي، جاسر (2003). القروض المتعثرة. نشرة التجارة والتنمية العدد 28.

(On line) available:

<http://www.news ofed.com/page.asp?page=116>

44. المندلسي، محمد (2003). القروض المتعثرة. نشرة التجارة والتنمية العدد 28.

(On line) available:

<http://newsafd.com/script/userdo view.asp?docm id=143>

45. الطاهر، هارون، و العقون، نادية (2009)، الأزمة المالية العالمية الراهنة، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها.

(on line) available:

<http://al-azmah.com/ar/?p=1483>

46. البيلاوي، حازم (2008). الأزمة المالية العالمية الحالية "محاولة للفهم"، ص(6-3).

(On line) available:

www.iid-alraid.de/arabisch/abwab/aritkel/2008/dirasat/dr_0000117.doc

47. الطاهر، هارون، و العقون، نادية (2009)، الأزمة المالية العالمية الراهنة، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها.

(On line) available:

<http://al-azmah.com/ar/?p=1483>

48. عقل، مفلح (2010)، التحليل المالي بالنسب.

(On-Line) Available:

http://www.muflehakel.com/mokadema%20fe%20aledara/alta7leel_almale_belnesab.htm

49. تعريف الإرباح:

(On-Line) Available:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A8%D8%AD>

50. Rene Ricol (2008), **Rapport sur la crise financier**, mission confiee par le president de larepubiqe dans le context de la presidence francaise de 1,union eropeeene 2008.p26.

(on line) available:

<http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/brp/084000587/0000.pdf> vule 25/02/2009.

51. Jacques sapir (2009), **les raciness sociaux de la cris financiere implications pour1**, Europe (on line) available:

(On line) available:

<http://www.france.attac.org/spip.php? Article 9400.02/03/2009.p.3.vule 02/03/2009>.

52. Campello, MGraham, JR and Harvey CR.(2009)."**The real effect of financial constraints :evidence from financial crisis**" : march 11,2009

(On line) available :

<http://ssrn.com/abstact=357805>

➤ المراجع الأجنبية:

➤ الدراسات و الأبحاث و أوراق العمل باللغة الإنجليزية:

53. Sauage Donald T (2002) **mony and Banking**. Sant Barbar: JohnWiley and sons.
54. Cavalla, Michele, and Majnoni, Givanni, (2003) **Do Banks provision for bas loans in good times?** : Epmirical Evidence and policy, implication , word Bank working paper no(2619)Washington D.
55. Levitin JA, Pavlov AD and Wachter SM (2009)" **Securitization: causeor remedy of the financial crisis?** "Georgetown university law center business economics and regulatory policy working paper series research paper no (1462895).
- 56 . Laporat rofael, Lpez de silanes, Floencio and zamarripa, Gullerno(2002), **Related lending**, Cambridge National Bureau of Econimic Research, working paper no: 8848,(2002), pp. (1-26).
57. HOL, Suzan (2002), **Time Serics Dyamics in loan losses working paper presented at the Euro2002**.
58. Banda, N.L (2001), "**Estmating free cash flow and valuing a growth company**" journal of asset management, vo1.4, pp247.
- 58 .George (2005), **Ruth Analyzing Financial Statements 1120 Connecticut revenue**, N W. Washington, D.C/2005. P188/189.

59. Robert BOYER. Mario DEHOVE. Dominique PLIHON, '**les crises financières**', Ed
La Documentation française, Paris, 2004, P.P. 26- 27. Ibid, P. 75